ميخائيل

تجارة مصر الخارجية

382 :M99tA

ميخائيل، صالح .

تجارة مصر الخارجية .

382
M99tA
AP 5
57

SAFET LIB.
27 MAY 1978

382
M99tA

تجارة مصر الخارجية

سلسلة محاضرات ألقيت على طلبة السنة النهائية

بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية

وزارة المعارف العمومية

صالح ميخائيل

جامعة لندن

وكيل مصلحة التجارة

وزارة التجارة والصناعة

مكتبة العرب
لصاحبها
الشيخ يوسف توما البستاني
شارع الفجالة

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

الثمن ١٥ م

مطبعة البيرة ١٠٧ شارع محمد على بمصر ت ٥٧٥٣٥

لنفس المؤلف :

	ص
فلسفة سقراط	٧
العدالة الاجتماعية القومية والدولية	١٢

تطلب من مكتبة النهضة المصرية
شارع عدلى باشا — القاهرة

فهرست المحاضرات

	صفحة
مقدمة المؤلف	
ملاحظات عامة عن تطور الحالة الاقتصادية فى مصر من عهد الفراعنة للآن	٣
تجارة الصادرات قبيل الحرب العالمية الثانية	١٥
تجارة الواردات قبيل الحرب العالمية الثانية	١٩
تجارة مصر الخارجية أبان الحرب العالمية الثانية . . .	٢٤
الاجراءات الحكومية التى اتخذت لتنظيم الصادرات والواردات طبقاً لمقتضيات الحرب وظروف التموين	٣١
الميزان التجارى	٣٧
مستقبل تجارة مصر الخارجية	٣٨
تجارة مصر الخارجية من يناير إلى أكتوبر سنة ١٩٤٦ .	٤٧
القطن وتجارة مصر الخارجية	٥٢
تجارة الترانسيت (أى التجارة العابرة)	٦٤
الحركة التجارية بين مصر والسودان	٦٧
كيفية قراءة وبحث احصاءات التجارة الخارجية	٦٩

مقـــدمة المؤلف

بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧ تشرفت بتلقى كتاب من حضرة صاحب العزة عبد اللطيف بك حسين عميد المعهد العالى للعلوم المالية والتجارية (وزارة المعارف العمومية) بأنه قد تقرر أن يطلب الىّ القاء سلسلة محاضرات عامة لطلبة السنة النهائية بالمعهد المذكور فى تجارة مصر الخارجية فى فترة شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٤٧ .

فرحبت بهذه الدعوى لأنها أتاحت لى فرصة المساهمة فى تهذيب النشء من بنى وطنى عن طريق القاء المحاضرات فضلا عن مساهمتى للثقافة عن طريق التأليف معبراً عن شكرى لحضرة المربى الفاضل عميد المعهد وعن اعجابى بغيرته على صالح الطلبة وحبه لهم .

وقد قسّمت هذه المحاضرات إلى مواضيع املتها ظروف التجارة الخارجية فى الوقت الحاضر وهى . أولا مقدمة تاريخية عن التطور الاقتصادى المصرى الى وقتنا هذا ثانيا تجارة مصر الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية ثالثا تلك التجارة ابان سنى الحرب رابعا ما اتخذته الحكومة من اجراءات لتنظيم التعامل التجارى الخارجى ازاء ظروف الحرب خامسا مركز تلك التجارة بعد الحرب طبقاً لآخر احصاءات تجارية . سادسا تجارة الترانسيت سابعا التبادل التجارى مع السودان ثامنا طريقة البحث فى احصاءات التجارة الخارجية . وقد خصصت محاضرة كاملة للقطن نظراً لأهميته العظمى فى تجارة مصر الخارجية .

وانى أود أن أسجل اغتباطى الشديد لما لمسته من اشتياق الطلبة لاستيعاب هذه المعلومات الاقتصادية وقد دفعنى ذلك الى طبع هذه المحاضرات فى شكل كتاب يكون فى متناول الطلبة وغيرهم من المهتمين بالمسائل الاقتصادية بصفة عامة والتجارية بصفه خاصة .

وفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العـام فى ظل وارشاد مولانا جلالة الملك المعظم حفظه الله لشعبه المخلص فى عز ومجد ورفاهية .

مارس سنة ١٩٤٧ صالح صخائيل

وكيل مصلحة التجارة

ملاحظات عامة عن تطور الحالة الاقتصادية

فى مصر من عهد الفراعنة للآن

لا يسع المتحدث عن أية ناحية من نواحى تطور حياتنا الاقتصادية سواء التجارية أو الصناعية أو العمرانية إلا أن يذكر كلمة عن التطور الاقتصادى من عهد عظمة مصر القديمة التى تعتبر بلا شك فريدة فيما امتازت به من خواص وماطرأ عليها بعدهذه العظمةمن اضمحلال ثم عودة إلى النهوض فبالرغم من أنكم قد تسمعون فى صدد محاضرات أخرى بعضا مما سألقيه عليكم الآن فان ذلك لن يثنينى عن بدء سلسلة محاضراتى عن تجارة مصر الخارجية بهذه المقدمة إذ فى عهود عظمة مصر نجد عزاء على احتمال أوقات محنها كما نجد حافزاً قوياً على العمل على النهوض بها فاذا أردنا أن نحظى بالعظمة ونتمتع بحياة اقتصادية مرتفعة المستوى وجب علينا أن نمحو عار الخذلان بالجد والعمل وبالتضحية إذا لزم الحال كما حق لنا أن نُشيد بأوجه عظمتنا عند ما كانت لنا العظمة .

امتازت مصر القديمة بمدنية اقتصادية لا تعدلها مدنية فى التاريخ ليس لأن قدماء المصريين كانوا مبتكرين ومخترعين فى عبقرية لا مثيل لها فحسب بل لأن هذه المدنية أى المدنية الفرعونية قد عمرت طويلا إذ ظلت زهاء أربعة آلاف سنة فى حين أن جميع المدنيات التى تعاقبت بعدها لم تلبث إلا فترات قصيرة وقتية فى تاريخ البشرية وقد تمكنت الارتقاء فى سُلم المدنية بهذه الدرجات العالية بفضل ماتمتعت به من سِلْم وطمأنينة عاش حقبة كبيرة من الزمن فى ظل قوتها وسطوتها وفى حماية صحراواتها وجبالها وبحارها فتمكنت من حسن استغلال مواردها الطبيعية الممتازة من خصوبة أرض ومن ثروة معدنية بعيدة عن الاعتداء الأجنبى أو الاضطراب الداخلى .

ولتقدير عظمة مصر القديمة لسنا فى حاجة إلى بحث أو إلى استنباط براهين

عقلية فها هى فى متناول كل منا مجموعات الآثار المصرية القديمة التى تزخر بها المتاحف فى مصر وها هى المعابد الأثرية العظيمة المنتشرة فى البلاد من أقصاها إلى أقصاها وتلك هى أنقاض المدن القديمة التى اندثرت بمضى القرون والأجيال والبقايا الأثرية التى لا تحصى والتى تفوق ما عداها من آثار . كل هذه البراهين كافية منظورة وملموسة تُعبر فى بيان ووضوح عن عظمة وحضارة مصر القديمة وتحوى متاحف أغلب عواصم الدول الكبرى الأجنبية دون استثناء على أقسام للاثار المصرية ولعلها أهم أقسامها .

ولا مغالاة فى القول أن المدنيات التى تلت المدنية المصرية كلها مدينة للمدنية الفرعونية فى حين أن المدنية الفرعونية غير مدينة لغيرها .

فالى قدماء المصريين يرجع الفضل فى اختراع الآلات الزراعية التى لايزال أحفادهم يستخدمونها حتى الآن كما أقاموا الجسور والخزانات وشقوا الترع وحولوا مجرى النيل لاستغلاله فى شئون الرى وأصلحوا مساحات واسعة لزراعتها .

وفى الصناعة تدل مخلفاتهم دلالة واضحة على أنهم برعوا فى استغلال المحاجر وفى التعدين والصناعات المعدنية وفى بناء السفن ووسائط النقل البرى والرسم والزخرفة وصناعة الألوان والصباغة والنحت وصناعة التماثيل بمختلف أنواعها وصناعة الفخار والزجاج والخزف والجبس والمصبص وصناعة الأحجار الكريمة والتطعيم والعاج والنجارة والأثاث والغزل والنسيج وغيرها من الصناعات الأخرى .

ولم تتميز الصناعة المصرية القديمة بمختلف أنواعها وتعدد ضروبها لسد حاجة المعيشة المنحضرة فحسب بل امتازت كذلك بدقتها ومتانتها وجمالها مما يضع الكثير منها فوق مثيلاتها .

أما فن العمارة فى عهد قدماء المصريين فيحتاج إلى اشارة خاصة فقد جمعت مبانيهم الأثرية بين دقة الفن وروعة الشكل كما برعوا فى دقة الحساب المعمارى ولا شك أن الوصف ليجل عن ذكر محاسن الأبنية الفرعونية

القديمة مثل معبد الكرنك فهو شاهد صدق على ما بلغته فنون الهندسة من الروعة والكمال الفنى وهنا يعجب المؤرخون كيف كان قدماء المصريين ينقلون الصخور الضخمة التى كان يتجاوز الواحد منها فى بعض الأحايين ٥٠ طنا من المحاجر البعيدة إلى حيث كانت تقام الأبنية ويثير إعجابنا أيضاً أنهم كانوا يرفعون هذه الصخور الضخمة إلى الأماكن العالية فهل كان لديهم آلات رافعة ؟ ذلك ما نود أن يكشف عنه علماء الآثار فى المستقبل .

ولعل هذا التفوق فى الزراعة والصناعة لمصرية القديمة وارتفاع مستوى المعيشة فيها ارتفاعاً كبيراً بالنسبة للشعوب المجاورة لها ووفرة مواردها الطبيعية كلها كانت من أسباب قلة تجارتها الخارجية مع جيرانها .

فكانت مصر الفرعونية غنية بالحاصلات الغلالية والنباتية والمنتجات الحيوانية اللازمة للتغذية وكذلك الحال بالنسبة لمستلزمات الغزل والنسيج كالتيل والكتان والصوف كما كانت مواد البناء بمختلف أنواعها متوفرة والمعادن وفيرة بقدر الحاجة اليها فوجد النحاس بكثرة بمنطقه سيناء والذهب فى القسم الجنوبى من وادى النيل وقد مارس قدماء المصريين صناعة الحديد والصفيح ولا نعرف للان بالضبط موارد هذين المعدنين .

وقد ساعد هذ التقدم الزراعى الشامل والتفوق الصناعى الباهر على نشاط المعاملات التجارية الداخلية بقدر ما حد من التجارة الخارجية التى كانت معدومة فى بعض الأحيان وقليلة فى البعض الآخر والبلاد التى كانت تتبادل السلع التجارية مع مصر فى بعض الأحيان هى سوريا والأقطار المجاورة حتى بلاد الكلدان والحبشة والفراط والمنطقة المحيطة بخليج عدن .

وكانت أهم الواردات إلى مصر هى الرقيق ومختلف الحيوانات بما فيها الأحصنة والجمال والفيلة والطيور ذات الريش الملون الجميل والأخشاب والبخور .

ومما تجدر ملاحظته أن الحكومة فى عهد الفراعنة كانت تتقاضى رسوما جمركية على الواردات فى الموانى والحدود كمورد من موارد الخزانة العامة .

وكانت طرق النقل البرية الرئيسيـة خارج الطرق الموجودة فى وادى النيل هى طريق صحراء ليبيا فى الغرب والطريق الموازى للبحر الأحمر شرقا وكانت شبه جزيرة سينا منطقـة تجارية هامة ومما يلفت النظر أن قدماء المصريين قد شقوا طريقا مائيا يربط بين البحيرات المرة وبعضها لتسهيل النقل فى تلك المنطقة .

وفى نهاية حكم الفراعنـة ومن تلاهم من الأسرات الفرعونية الأغريقية منيت الحضـارة المصرية باضطرابات خطيرة مدمرة وحروب مخربة وبدأ الـكيان المادى والمعنوى لشعب وادى النيل فى الأضمحلال استمر الى حين فتح العرب لمصر .

وبعد فترة من الركود أيقظ العرب نفوس الشعب ووجهوا عنايتهم نحو النشاط الصناعى والتجارى وقد نجحوا فى استعادة قسط كبير من الحضارة الصناعيـة والتجارية وكانوا على علم تام بموارد الثروة الطبيعية فى القطر كما كانوا يقدرون موقع مصر الجغرافى كحلقـة اتصال بين الشرق والغرب وأهمية هذا الموقع بالنسبة للتجارة فنشطت الصناعة حتى أنها لم تـكن تسد حاجات القطر الداخلية فحسب بل كانت تصدر بعض منتجاتها للبلاد الأجنبية فمثلا كانت تصدر المنسوجات الى شبه جزيرة العرب وايران والقسطنطنية والمصنوعات الجلدية الى سوريا ومصنوعات الزجاج الى الحبشـة وكانت اوروبا تنقل عن مصر بعض صناعاتها فمثلا نقلت بعض الجمهوريات الايطالية صناعة نقش وتطعيم المعادن عن مصر ونشرتها فى اوروبا .

وفى عام ١٥١٦ بعد الميلاد عندما استولى السلطان سليم الاول على مصر وجعلها تحت حكم العثمانيين استصحب معـه الى القسطنطنية ما يزيد على خمسمائة عامل من مهرة الصناع المصريين للأنتفاع بمهـارتهم الصناعية فى بلاده وتذكرنا هذه الحادثة التاريخيـة بهجرة الهوجونوت من فرنسا الى انجلترا وما كان لهجرتهم من أثر حسن فى الصناعة الانجليزية على أن هجرة هؤلاء الصناع المهرة من مصر لم تـكن السبب المباشر لتدهور الصناعة فى

مصر بقدر ما كانت النذير باضمحلالها اذ قد تضافرت عوامل أخرى وساعدت على هذا التدهور وعجلت به نذكر منها :

(١) اكتشاف طريق الكاب مما أدى الى تحول جزء كبير من التجارة عن طريق مصر .

(٢) انتقال الخلافة من مصر الى القسطنطنية وما تلا ذلك من نقل الصناعات الترفية الى المقر الجديد .

(٣) النظام المالي الجائر الذى فرضه الولاة العثمانيون على مصر .

(٤) عدم توفر الثقة والأمن والعدالة فى البلاد وهى عوامل ضرورية ولازمة للتقدم الاقتصادى .

(٥) تدهور مستوى الجيش المصرى والبحرية المصرية مما أدى الى تقهقر الصناعات الحربية .

(٦) تقليد المنتجات الصناعية التى كانت ترد من تركيا — بالتالى احلال الأذواق البيزنطية فى الصناعة على ما هى عليه من الخشونة والبداءة محل الفن المصرى كما هو واضح فى الأعمال الهندسية والفنون الأخرى والتقليد آفة الفن .

واذا كانت هذه الحقائق قد عجلت بالتدهور الاقتصادى أبان الحكم العثمانى فقد عجلت على استمرار هذا التدهور فى عصر المماليك حيث أصبحت مصر فى حالة سيئة من الانحطاط الاقتصادى والمعنوى واضمحل عدد السكان وفتكت به الأوبئة والمجاعات حتى وصل الى قرابة مليونى نسمة . وبالتالى اضمحلت تجارتها وانحطت مبادلاتها التجارية .

وكانت الحكومة فى تلك العصور — اذا صح أن تحمل اسم حكومة — استبدادية جاهلة ولم يكن للفرد أية قيمة واعتبار أزاء الهيئة الحاكمة وأعوانها فكانت ترهقه بالضرائب الباهظة وتجبيها منه فى عنف وشدة حتى أضحى لا يشعر بالحياة الا بآلامها ومتاعبها .

تلك كانت حالة مصر فى عهد المماليك الى أن قيض لها الله محمد على الكبير منشىء مصر الحديثة وباعث نهضتها فأدرك بحذقه أن الخطوة الحاسمة لعلاج الحالة واعادة النشاط هى أيجاد حكومة موحدة قوية تعمل لصالح الشعب وتساعده على أعادة نشاطه وتخفف عن ويلاته وسرعان ما عمل على تحقيق أرادته وصحة عزيمته على تكوين شعب ناهض قوى من هذا الشعب المفكك المضمحل فنفح فيه روحا جديدة وأملا جديدا واستنهض الهمم ومهد له طريق الرقى والتقدم وأن أعمال محمد على الكبير واصلاحاته لتحل حقا عن الوصف فقد أعاد رقى مصر الزراعى على أسس فنية كما أيقن أن رفاهية الشعب تتوقف على حالته الصحية فالشعب الهزيل شعب متأخر فعمل على تحسين الصحة العامة بأنشاء كلية الطب كما أنشأ مستشفيات عديدة وأدخل التطعيم ضد الجدرى .

وفى ميدان الصناعة قد أسس عاهل مصر عدة مصانع ضخمة فأنشأ الترسانة فى بولاق حيث كانت تصنع أجزاء السفن وترسل على ظهور الابل الى الاسطول المصرى بالسويس كما أنشأ مصانع أسلحة الحرب والذخيرة كما أسس خمسة عشر مصنعا للغزل والنسيج فى مختلف بلاد القطر لانتاج المنسوجات القطنية والحرير والتيل والصوف وحتى القطيفة والسجاجيد والطرابيش وأدخل زراعة القصب لاستخراج السكر ومعاصر الزيوت والشمع والصابون والزجاج والورق والأدوات المعدنية .

وكان انتاج الزراعة والصناعة يسد حاجة السوق المحلية والفائض منه يصدر للخارج ومما ساعد على زيادة الحركة التجارية والتبادل التجارى مع الخارج ما قام به محمد على باشا من تحسين طرق المواصلات والنقل سواء منها المائى أو النقل بالطرق ومن أهمها طريق القاهرة — السويس بغية تحسين تجارة الترانسيت والتخزين بين الشرق والغرب حيث كان مركز مصر الجغرافى يناسبها تماما غير أنه رفض شق قناة السويس بعبارته المأثورة لا أود ان أعطى مصر لقناة السويس لأنه أدرك بثاقب فطنته أن هذه القناة

تدخل فى مصر النفوذ الأجنبى .

وقد حقق محمد على باشا هذا البرنامج الواسع — الذى لم نتناول منه سوق الناحية الزراعية والصناعية وعلاقتهما بناحية العلاقات التجارية دون اصلاحاته النافذة فى باقى نواحى الحياة لعدم ارتباطها بموضوع هذه المحاضرات — أتم هذا فى مدة حكمه التى لم تتجاوز ٤٤ سنة بلغ فيها رخاء البلاد درجة عالية حتى تضاعف عدد السكان وتضاعفت تجارة مصر الداخلية والخارجية .

كانت المصانع فى عهد محمد على ملكا للحكومة ولم يكن المشتغلون فيها سوى أجراء يستوى فى هذا الخبير الفنى والعامل البسيط أو بعبارة أخرى كانت الصناعة تتبع نظاماً أشبه ما يكون بالاشتراكية الحكومية وقد فتر نشاطها على أثر وفاة مؤسسها وتدهورت الصناعة تدريجياً فلم تعد تقوى على التصدير وزاد الطين بلة ان أشتد فى هذه الآونة ساعد الثورة الصناعية فى أوروبا وماصاحبها من زيادة الانتاج زيادة هائلة وتوالى الاختراعات الصناعية وزيادة سرعة المواصلات بين أوروبا والعالم الخارجى واتساع نشاط أعمال البنوك وتسهيلاتها المصرفية لمعاونة التصدير للخارج — فما لبثت هذه المنتجات الأوروبية ان وجدت طريقها الى السوق المصرية متدفقة فى أصناف عديدة وبكميات كبيرة فلم تقو الصناعة المصرية على الوقوف فى وجه المنافسة الأوروبية وسرعان ما فقدت سوقها الداخلية وتركت مكانها تدريجيا للواردات الأجنبية وسرعان أن قامت على أنقاض المصانع والورش الأهلية والحوانيت الوطنية متاجر كبيرة أشبه بالمتاجر الأوربية مملوءة بالسلع الأجنبية المستوردة فعاد اقتصاد مصر وعاد المصريون إلى الزراعة الصرفة يصدرون ما فاض عن حاجاتهم من حاصلاتها ويستوردون مقابلة المنتجات الصناعية .

وفى مستهل القرن العشرين ظهرت بوادر عناية الحكومة بشئون الصناعة والتجارة فقد أنشأت وزارة المعارف فى سنة ١٩٠٧ قسما خاصا لنشر وتنظيم التعليم الفنى والصناعى والتجارى وفى سنة ١٩١٠ أسست مدرسة للتجارة

المتوسطة وأخرى للتجارة العليا ومنذ ذلك الحين بدأت مصر حكومة وشعبا — تدرك أن الزراعة لا يمكنها بحال من الأحوال ان تكفل العيش لجميع السكان وقد أصبح تعدادهم يتزايد بمعدل ١,١ ٪ سنوياً وهى زيادة لا تعدلها نسبة فى أى بلد آخر وأيقن الجميع أن الجهود يجب أن تنصرف نحو الصناعة والتجارة .

تتابعت بعد هذه المحاولات التمهيدية ثلاثة عوامل رئيسية دفعت بالصناعة المصرية إلى الأمام وغيرت بعض نواحى تجارتها الخارجية وهذه العوامل هى :

(١) الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ .

(٢) استرداد مصر لسيادتها الجمركية منذ سنة ١٩٣٠ .

(٣) الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ .

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى أتيحت للصناعة فى مصر ظروف مؤاتية منها أن الدول الصناعية الكبرى كانت منهمكة فى الحرب وكانت جهود مصانعها منصرفة الى صنع معدات القتال وما يلزم الجيوش من معدات وتموين كما اضطربت طرق المواصلات وأصبحت نادرة فتعذر وصول الواردات الأجنبية التى اعتادت مصر استيرادها هذا فضلا عن أن وجود عدد وفير من جيوش الحلفاء كانت معسكرة فى الأراضى المصرية والمهاجرين الوافدين إلى مصر قد زاد الطلب على كل المنتجات والسلع فاشتد أزر الصناعة المصرية إلى حد ولكن لم يتيسر تثبيت هذا التقدم ومعاونته لأن مصر لم تكن حرة فى سياستها الجمركية وعلى أى حال فأن هذه الظاهرة كانت بمثابة برهان عملى على مايمكن لمصر ان تحرزه من التقدم الصناعى ودليل على انه من الخطأ الركون الى الزراعة وحدها وأن أرباح الصناعة تفوق بكثير أرباح الزراعة وترفع من مستوى معيشة المشتغلين بها وفعلا شكلت لجنة برياسة دولة اسماعيل صدقى باشا وقدمت تقريرا قيما عن وسائل تقدم الصناعة والتجارة المصرية اتخذ برنامجا لمصر للسير فى سبيله بقدر المستطاع .

أثر التعريفة الجمركية :

كانت الحكومة المصرية لغاية سنة ١٩٣٠ مغلولة الأيدى فى سياستها الجمركية فكانت تقضى عليها الوفاقات الدولية بالا تتعدى رسومها على الواردات ٨٪ من قيمتها مهما كان نوعها ودرجة ضرورتها للاقتصاد القومى أو درجة الاستغناء عنها بوصفها من أدوات الترف التى لا يستعملها إلا أغنى الطبقات ويستثنى الدخان من هذا القيد فكانت الحكومة تفرض عليه ضريبة نوعية ترفع من قيمتها بقدر احتياجاتها إلى النقود مما كان له أثر سيء فى مالية الدولة العامة وفى تكييف سياستها الاقتصادية زراعية كانت أو صناعية أو تجارية .

وفى ٧ فبراير سنة ١٩٣٠ بدىء فى تنفيذ التعريفة الجمركية الجديدة التى وضعت على أسس اقتصادية صحيحة وكفلت حماية معتدلة للصناعات التى لاشك فى نجاحها ورسوم مخفضة على العدد والآلات المستوردة سواء منها اللازمة للزراعة أو لانشاء المصانع وكذلك على المواد الخام اللازمة للصناعة وحماية معقولة لبعض الحاصلات الزراعية التى يمكن للانتاج المحلى منها سد الاحتياج الداخلى وربما مع فائض للتصدير. وأصبح من ذلك الحين للحكومة المصرية مطلق الحرية فى تعديل رسومها الجمركية على أية سلعة مستوردة أو مصدرة طبقا لمقتضيات صالح الاقتصاد القومى وبغية رفع مستوى المعيشة .

وللتدليل على ما أحرزته مصر من فائدة للآن من جراء استردادها سيادتها الجمركية نورد فيما يلى بعض الأمثلة سواء من الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية :

بيان مدى هبوط الكميات المستوردة من الخارج وزيادة المصدر منها

الصنف	الوحدة	الواردات		الصادرات	
		متوسط المدة من سنة ١٩٢٨—٢٤	سنة ١٩٣٧	متوسط المدة من سنة ١٩٢٨—٢٤	سنة ١٩٣٧
القمح	طن	١٦,٤٧٥	٣	٢,٦٥٤	٢٧,٤٥٢
دقيق قمح وأذره	»	١٧٦,٩٨٢	٢,٣٣٧	١,٠٥٩	٠,٤٥٢
شعير	»	٤,٨٥٧	٢	٦,٣٧١	٢١,٢٤٠
فول ناشف	»	٥,٧٤٦	١٨	٦٧٤	٨٨٥
أرز	»	٢٧,١٣٤	١١٨	٢٨,٩٩٤	١٥٠,٧٦٧
أذرة	»	٣,٦٩٥	٤٨	٣٢,٨٤٥	٢,٢٩٥
أذرة رفيعة	»	١٧٠	—	١,٢٤٧	٩,٦٤٦
نخالة وفضلات مطاحن	»	١,١٣١	—	٦,٧٥٨	٥٤,٦٥١
أعجنة غذائية	»	١,٥١١	١٢١	٣٠	٥٠
سكر مكرر	»	٥,٠٥٥	٤٧٢	٥,٢٤٧	٤٤,٨٩٣

(تابع) بيان مدى هبوط الكميات المستوردة من الخارج وزيادة المصدر منها

الصنف	الوحدة	الواردات		الصادرات	
		متوسط المدة من سنة ١٩٢٨—٢٤	سنة ١٩٣٧	متوسط المدة من سنة ١٩٢٨—٢٤	سنة ١٩٣٧
كسب بذرة القطن . . .	طن	١	—	١٤٩,٩٥٢	٢٣٣,٣٣٩
طماطم	»	٣	—	٢,٣٦٦	٢,٩٣٢
فاكهة طازجة	جنيه مصرى	٤٧٣,٥٦٤	٢٩٩,٤٢٤	١٤,٨٦٩	٥٧,٠٥٧
أحذية جلدية	زوج	٤٨٨,٥٢٦	٥٧,٥٦١	٢٦,٨٣١	٨,٠٩٨
غزل قطن	طن	٢,٨٧٧	٦٦٦	١٦٣	١,٩٠٦
منسوجات قطنية . . .	»	٤٠,٨٣٨	٢١,٩١٥	٠,٣٥٠	—
بيرة	»	٧,٢٢١	٤,٨٢٨	٣١٦	٦
أسمنت	»	١٩٣,٩٨٧	٤١,٧١٨	٧٩	١٢,٢٦٨
صابون عادى . . .	»	١٠,٤٢٨	٣,٢٥١	٣٥٧	١٦٣
جلود ومصنوعاتها ما عدا الأحذية	جنيه مصرى	٤٣٦,٤٩٤	٢٧٢,٦١٧	٣٣٢,١٤٦	٣٥٩,٧٧٧

ولما أن أصبحت مصر حرة فى تكييف سياستها الجمركية ورغبة منها فى الحد من الاعتماد اعتماداً كليا على محصول رئيسى واحد كعماد لثروة البلاد وهو القطن ولكى تجنى ثمرة سياسة تنويع المحاصيل الزراعية عمدت وزارة التجارة والصناعة منذ سنة ١٩٣٢ الى فرض رقابة على المصدر من المحاصيل الزراعية وقد تدرجت هذه الرقابة حتى أصبحت الآن تشمل البصل والبيض والأرز والموالح من برتقال ويوسيفى ونارنج والثوم وتنوى التدرج فى اخضاع غيرها من المحاصيل مثل الكتان المصارين وفضلات المطاحن وغيرها والغرض من الرقابة هو جعل تصدير هذه الأصناف خاضعا لقواعد معينة فيما يختص بفرزها وتنظيفها وتعبئتها بحيث تضمن لها سمعة حسنة فى الأسواق الخارجية وتمكنها من منافسة مثيلاتها فى البلدان الأجنبية ويشرف على هذه المراقبة موظفون فنيون تابعون لوزارة التجارة والصناعة مزودون بالأجهزة العلمية ومقر عملهم بمكاتب مراقبة الصادرات بموانى التصدير .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ وجدت مقدرة مصر الصناعية أقوى بكثير مما كانت عليه عند بدء الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ كما أن ظروف الحرب الثانية كانت أشد وأقسى من ظروف الحرب الأولى وبالتالى كان التوسع الصناعى فى مصر أبان الحرب الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ أضعاف ما كان فى الفترة ١٩١٤ — ١٩١٨ كما سيتبين لنا فيما بعد .

تجارة الصادرات قبيل الحرب العالمية الثانية

مما يسترعى النظر بصفة خاصة لدى دراسة الصادرات المصرية أهمية القطن الخام وقد وصلت قيمة المصدر منه لا أقل من ٨٠ ٪ من أجمالى قيمة الصادرات ولأهمية القطن فقد رأيت أن أخصه بمحاضرة مستقلة كذلك مما يوجب الملاحظة الكمية الكبيرة التى تستهلكها بريطانيا من القطن المصرى الخام ولكى أبرز أهمية هذه الحقائق الاحصائية أرفق بهذه المحاضرات بيانا بأجمالى قيمة الصادرات الوطنية وما خص القطن وحده منها وحصة انجلترا من المصدر منه من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٤٤ .

وقبل الحرب العالمية الثانية (أى فى سنة ١٩٣٨) كانت الأسواق الأخرى للقطن المصرى الخام التى تلت بريطانيا فى الأهمية هى المانيا وفرنسا واليابان وايطاليا والهند وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولندا والولايات المتحدة وقد خص بريطانيا وحدها فى تلك السنة ٢٩ ٪ من المصدر .

فاذا أضيفت مشتقات القطن الخام وهى بذرة القطن وكسب البذرة وزيتها بلغت قيمتها مع القطن حوالى ٨٥ ٪ من الصادرات فى المتوسط وكانت قد بلغت فعلا ٩٠,٦ ٪ فى المتوسط فى المدة من سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٨ .

وأهم مشتقات القطن البذرة وقد خص انجلترا مما صدر منها فى سنة ١٩٣٨ لا أقل من ٨٩ ٪ يليها شيلى والدانمرك ثم كسب بذرة القطن ويصدر أغلبه الى انجلترا .

يلى القطن ومشتقاته فى الأهمية البصل وتتراوح نسبة المصدر منه لاجمالى قيمة الصادرات بين ٦ و ١ و ٢ ٪ وكانت أهم أسواقه بريطانيا وخصها ٤٠ ٪ تليها فى الأهمية المانيا ثم تشيكوسلوفاكيا وهولندا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا واليونان والملايا البريطانية ثم سويسرا وفلسطين ويأتى

بعد ذلك أصناف الأرز والبيض ومخلفات المطاحن والجلود الطرية والمدبوغة والسجاير وفوسفات الجير الطبيعى .

ويصدر الأرز أما فى سنابله (شعير) وكانت اليونان أهم أسواقه وخصها ٥١ ٪ من أجمالى المصدر منه ثم رومانيا وبلجيكا وتركيا أو يصدر مقشور الغلاف الخارجى وأهم سوق له فلسطين وخصها ٣٠ ٪ ثم المانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ورومانيا أو يصدر أرزا مبيضا أو ملمعا وخص سوريا ٢٥ ٪ مما صدر منه تليها اليونان وفلسطين وشيلى وبلجيكا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا والبانيا .

أما البيض فكان يصدر إلى بريطانيا العظمى وخصها ٥٨ ٪ تليها مالطا ثم فلسطين فجبل طارق .

وتصدر مخلفات المطاحن إلى بريطانيا وخصها ١٨ ٪ ومالطا وبلجيكا وارلندا الحرة والملايا البريطانية وفلسطين .

وتنقسم أهم صادرات مصر من الجلود إلى جلود خفيفة وهى جلود الماعز والضأن وإلى جلود ثقيلة وهى جلود الأبقار والثيران . أما جلود الماعز والضأن الخام فأهم سوق لها بلجيكا وخصها ٥٣ ٪ ثم هولندا وفرنسا وألمانيا والمدبوغة منها (بمواد نباتية) فتصدر كلها تقريباً إلى انجلترا وخصها ٩٨ ٪ من الأجمالى . والجلود الثقيلة الخام فقد استوردت منها تركيا ٥٢ ٪ من اجمالى المصدر ثم سوريا واليونان أما المدبوغ منها فاستوردت منه قبرص ٩١ ٪ . وهناك كميات من الجلود المدهونة أو المزركشة أو المصبوغة وتصدر إلى قبرص وخصها ٦٥ ٪ فسوريا والعراق والحجاز .

وتتمتع السجاير المصرية بشهرة عالمية بيد أنها اصبحت تلاقى منافسة شديدة فى الأسواق الخارجية من أصناف مماثلة وبسبب تغير ذوق بعض المدخنين ومع ذلك فهى لا تزال من الأصناف الهامة نسبياً فى الصادرات المصرية وأهم سوق لها هولندا وقد استوعبت ٧٢ ٪ مما صدر منها تليها

إيطاليا وبلجيكا والدانمرك وبريطانيا العظمى والسويد وجزر الهند الشرقية الهولندية وسويسرا وتركيا والحجاز ثم فرنسا وفلسطين .

أما فوسفات الجير الطبيعى وهو مادة تستعمل لتخضيب الأراضى الزراعيـة وتوجد على شواطىء البحر الأحمر وعدة مناطق فى جنوب القطر على شواطىء النيل وكانت أهم مناطق استغلاله هى الواقعة على شاطىء البحر الأحمر وكان يصدر أغلب أنتاجها إلى الشرق الأقصى لسهولة النقل البحرى للخارج ولتفادى رسوم قناة السويس إذا ما صدر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث يجد منافسة فوسفات الجير المستخرج من الجزائر وتونس ومنذ عهد قريب بدىء فى استغلال موارد فوسفات الجير من جنوب القطر بوادى النيل حيث ينقل بالسكة الحديد بسعر مخفض إلى بعض بلاد حوض البحر الابيض .

وفيما يلى بيان بقيمة صادرات مصر ولأهم البلاد المستوردة لتلك الصادرات مرتبة حسب درجة أهميتها وذلك عن سنة ١٩٣٨ :

البلد	قيمة صادرات البضائع الوطنية وصادرات البضائع الأجنبية بالجنيه المصرى	النسبة المئوية للاجمالى
بريطانيا العظمى . . .	٩,٥٠٦,٥٢٣	٣٢,٣٨ ٪
ألمانيا	٣,٦٥٣,٦٨٠	١٢,٤٥ ٪
فرنسا	٢,٣٨٥,٦٠١	٨,١٣ ٪
اليابان	١,٨٤٢,٦٢٤	٦,٢٧ ٪
ايطاليا	١,٨١٢,٢٢٠	٦,١٧ ٪
الهند البريطانية . . .	١,٥٤٢,٨٥٥	٥,٢٥ ٪
تشيكوسلوفاكيا . . .	٩٧٢,٥٣٦	٣,٣١ ٪
سويسرا	٩٥٢,٥٦٦	٣,٢٤ ٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٧١٥,٩٨٦	٢,٤٤ ٪
رومانيا	٧٢٥,٥١٤	٢,٤٧ ٪
بولندا ودانزج . . .	٦٣٣,٢٣٨	٢,١٦ ٪
بلجيكا ولكسمبرج . .	٥٠٠,٤١٦	١,٧٠ ٪
بلاد أخرى	٤,١٢٠,٥٨٨	١٤,٠٣ ٪
جملة قيمة الصادرات وصادرات البضائع الأجنبية	٢٩,٣٦٤,٤٨٧	١٠٠ ٪

تجارة الواردات قبيل الحرب العالمية الثانية

بينما أن صادرات القطر المصرى تتكون من عدد قليل من السلع الرئيسية كما سبق الكلام نجد أن الواردات عديدة متنوعة وكثير منها متقارب فى الأهمية .

وتأتى المنسوجات بمختلف أنواعها فى المرتبة الأولى بين الواردات الا أن قيمة وارداتنا من هذه المجموعة بالنسبة إلى اجمالى الواردات لا بد آخذة فى النقصان كلما تقدمت صناعة الغزل والنسيج المحلية وقد بلغ الوارد من مختلف أنواع المنسوجات فى سنة ١٩٣٤ ما يوازى ٢٩,٩ ٪ من اجمالى قيمة الواردات نقصت هذه النسبة تدريجيا حتى بلغت ٢٣,٢ ٪ فى سنة ١٩٣٧ وحوالى ٢٠ ٪ فى سنة ١٩٣٨ .

وهناك الأقمشة والمنسوجات القطنية وبلغ قيمة ما استوردناه منها فى سنة ١٩٣٨ ٥,٨٨٥,٤٥٧ جنيها مصريا وكانت البلاد الموردة لنا حسب أهميتها هى إيطاليا وبريطانيا واليابان والمجر والهند أما الأقمشة الصوفية فبلغت قيمة المستورد منها فى السنة المذكورة ٨٦٠,٧٥٥ جنيها وكانت لبريطانيا أهم حصة ثم إيطاليا فاليابان .

وبلغ ما استورد من أقمشة الحرير الصناعى ٢٢٢,٦٣٤ جنيها كانت ايطاليا الأولى ثم اليابان أما الحرير الطبيعى فبلغ المستورد منه ٢٢٣,٤٨٤ وكانت اليابان الأولى ثم فرنسا ويتبين من هذه الاحصاءات أن قيمة أجمالى ما استوردناه من مختلف أنواع الأقمشة فى سنة ١٩٣٨ بلغ ٧,١٩٧,٣٣٠ جنيها.

ويلى الأقمشة والمنسوجات فى الأهمية الأسمدة الكيماوية وخصها حوالى ١٢,٥ ٪ من اجمالى الواردات وبلغ كمية ما استورد منها فى سنة ١٩٣٨ لا أقل من ٥١٢,٥٧٤ طنا قيمتها ٢,٩٢٨,١٠٠ جنيه مقابل ٦٣٨,٨٩٨ طنا قيمتها ٣,٣٧٣,٩٠٠ فى سنة ١٩٣٧ . وأهم أصناف الأسمدة الكيماوية هى نترات الصودا الشيلى وبلغ قيمة ما استورد منها فى سنة ١٩٣٨ ١,١٢٤,٧٠٠ جنيها

خص شيلى وحدها ٨٣ ٪ منها ثم الولايات المتحدة وخصها ١٧ ٪ والصنف الثانى فى الأهمية هو نترات الجير وخصه ١,٢٧٩,٩٠٠ جنيها وكانت المانيا أهم موردة لهذا الصنف وخصها ٥٦ ٪ ويليها النرويج بنسبة ٣٦ ٪ ثم نترات و كبريتو نترات النشادر وخصها ٢٧٢,٠٠٠ جنيها وكانت بريطانيا أولى الدول الموردة لهذا الصنف وتليها المجر ثم المانيا ويأتى بعد ذلك فى الأهمية سماد سوبرفوسفات الجير وبلغت قيمة ماأستورد منه ١٢٨,٩٠٠ جنيها وأهم البلاد الموردة له هى هولندا ثم اليونان فبلجيكا وأخيرا سلفات النشادر وقيمتها ١٢٢,٦٠٠ وقد استورد من هولندا والاتحاد السوفيتى وبلجيكا مرتبة بحسب أهمية حصة كل منها .

وسيظل استيراد هذه الأصناف ضروريا لحاجة الزراعة المصرية إلى أن يتم انشاء خزان أسوان وعندئذ يمكن انتاج الأسمدة الأزوتية محليا . ومما يجدر بالذكر أنه قد زاد استخراج سماد السوبرفوسفات بمصنع كفر الزيات من جراء ظروف الحرب وصعوبة الاستيراد ويصنع هذا السماد من حامض الكبريتيك وأصناف معينة من فوسفات الجير الطبيعى .

يلى ذلك وارداتنا من الحديد ومصنوعاته وبلغ ما استوردناه منها قبل الحرب ما يقرب من ٨ ٪ من قيمة الواردات وبلغت فى سنة ١٩٣٨ قيمة وارداتنا منه ٣,٠٧٩,٧٠٠ جنيها وأهم البلاد الموردة بلجيكا ولوكسمبرج وانجلترا والمانيا والولايات المتحدة .

ثم الآلات والأجهزة غير الكهربائية وهى قاطرات وعربات السكة الحديد ومحركات وطلمبات ثابتة وماكينات زراعية وماكينات لشغل السنارة والغزل والنسيج وقاطرات طرق ومراجل وبلغت قيمتها الاجمالية ٨١٩,٧٥٠ جنيها فى سنة ١٩٣٨ وقد كانت ١,٠٣٨,٩٠٠ جنيها فى سنة ١٩٣٧ ووردت لنا بريطانيا فى سنة ١٩٣٨ نحو ٩٠ ٪ من قاطرات السكة الحديد كما كانت الأولى فى توريد المحركات والطلمبات بنسبة ٥٠ ٪ ثم ألمانيا بنسبة ٢٠ ٪ ، ١١ ٪ لسويسرا . أما الماكينات الزراعية فكانت موزعة بين انجلترا وألمانيا بنسبة

متساوية تقريبا ثم الولايات المتحدة وخصها ما يقرب من ٤٠ ٪ مما خص انجلترا كذلك كانت انجلترا وألمانيا الأوليتين فى ماكينات الغزل بأنواعه والنسيج اما قاطرات الطرق فكانت الأولى الولايات المتحدة ثم ألمانيا فبريطانيا.

يلى ذلك الآلات والأجهزة الكهربائية واجزاءها ويدخل ضمنها المولدات الكهربائية واللمبات وأجهزة التلغراف والتليفون العادية واللاسلكية والأسلاك الكهربائية والأجهزة الكهربائية الطبية وبلغت وارداتنا من هذه الأصناف ٨٠١,٢٠٠ جنيه مصرى وأهم البلاد الموردة هى بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وبلجيكا ولكسمبرج وفرنسا .

ثم وارداتنا من مختلف أنواع السيارات ولوازمها والدراجات والموتوسيكلات وبلغت قيمة مشترياتنا منها ١,٢٦٦,٧٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٨ وكانت الولايات المتحدة أهم مورد لسيارات الركوب وهياكلها فقد خصها ٤٥٨,٦٠٠ جنيها مقابل ٧٢,٩٠٠ جنيها لبريطانيا ، ٦٠,٤٠٠ جنيها لألمانيا و ٤٠,٣٠٠ جنيها لايطاليا و ٣٠,٣٠٠ جنيها لفرنسا و ٣,٩٠٠ جنيها لتشيكوسلوفاكيا .

أما سيارات الأمنيبوس وهياكلها فقد خص ألمانيا وحدها فى سنة ١٩٣٨ / ٨٠ أى ما قيمته ٦,٨٠٠ جنيها ثم فرنسا وخصها ٢٤٠٠ جنيها و ١٢٠٠ جنيها موزعة على بريطانيا والولايات المتحدة والسويد . اما سيارات النقل وهياكلها فكان اجمالى ما ورد منها وهو ٣٦٧,١٠٠ جنيها خص الولايات المتحدة منه ٢٦٧,٥٠٠ جنيها وبريطانيا ٥٤,٠٠٠ جنيها والمانيا ٣١,٥٠٠ جنيها والباقى خص السويد وفرنسا وايطاليا .

أما لوازم السيارات والموتوسيكلات والدراجات فقد كان توريع اجمالى ما استورد منها وهو ٢١٥,٢٠٠ جنيها كالآتى :

الولايات المتحدة وخصها ٨٩,٨٠٠ جنيها يليها بريطانيا وخصها ٧٥,٥٠٠ جنيه ثم المانيا وخصها ٢١,٢٠٠ جنيها تأتى بعد ذلك بحصص أقل بكثير ايطاليا واليابان والسويد وفرنسا وبلجيكا وهولندا .

يلى ذلك الفحم ونسبته كانت حوالى ٥,٣ ٪ من مجموع الواردات اى ١,٩٥٠,٦٠٠ جنيها وأهم الطلب عليه كان أولا لسد حاجة السكك الحديدية وتموين السفن المارة بالموانى المصرية وعلى الأخص بور سعيد ثم صناعة الاسمنت ثم بعض الصناعات الأخرى بكميات قليلة نسبيا .

أما أهم باقى أصناف الواردات الأجنبية فهى منتجات البترول وأهمها الكيروزين والورق ومصنوعاته وأكياس الجوت (وتستورد كلها من الهند) والمصنوعات الزجاجية والدخان والمواد الكيماوية والأقربازينية والصابون ومواد الدباغة والصباغة والألوان .

وفيما يلى اجمالى قيمة الواردات فى سنة ١٩٣٨ وما خص كل بلد من البلاد الرئيسية الموردة لمصر والحصة المئوية لكل منها :

البلد	قيمة الوارد منها	نسبة الوارد منها لجملة الواردات
	ج. م.	٪
بريطانيا العظمى . . .	٨,٤٢١,٩٢٦	٢٢,٨٨ ٪
ألمانيا	٣,٩٨٥,٣٢٣	١٠,٨٣ ٪
ايطاليا	٣,٠٠٣,٥٢٨	٨,١٦ ٪
الولايات المتحدة الأمريكية .	٢,٤٥٦,٠٨٣	٦,٦٧ ٪
بلجيكا ولكسمبرج . .	٢,٠٦٩,٠٤٥	٥,٦٢ ٪
فرنسا	١,٩٥٦,٤٦٠	٥,٣٣ ٪
جزر الهند الشرقية الهولندية	١,٧٢٤,٩٥٦	٤,٦٨ ٪
رومانيا	١,٣٩٨,٠٣٤	٣,٣٩ ٪
شيلى	٩٧٦,٧٤١	٢,٦٥ ٪
اليابان	٩٥٥,١٣٦	٢,٥٩ ٪
الهند	٨٧٣,٤٨٢	٢,٣٧ ٪
هولنده	٨٠٦,٠٧٥	٢,١٩ ٪
بلاد أخرى	٨,١٨٥,١٢٣	٢٢,٢٤ ٪
جملة قيمة الواردات . .	٣٦,٨٠٣,٩١٢	١٠٠ ٪

تجارة مصر الخارجية أبان الحرب العالمية الثانية

كان من جراء ظروف الحرب العالمية الثانيـة من عرقلة الملاحة البحرية وضرورة توفير ماجيات لجيوش المحاربة ومقتضيات تموين المدنيين فى مختلف البلاد وقفل أهم أسواق القارة الأوربيـة أن تغيرت الاهمية النسبية لأهم البلاد المصدرة لمصر والمستوردة منها كما يتبين من الاحصاءات الآتيـة : وقد رتبت على أساس أهميتها فى سنة ١٩٣٩

الواردات إلى مصر مقـــــدرة بالاف الجنيهات

البـــــــلد	سنة ١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.
بريطانيا العظمى . .	٩,٣٧١	٨,٨٩١	٩,٢٨١	١٢,٧٧١	٧,٠٧٩	٦,٠٣٤	١٠,٩٥٥
الولايات المتحدة . .	٢,٦٨٢	٣,٥٩٥	٨,٠٩٣	١٣,٢٣٨	٤,٣٠٣	٦,٦٨٢	٨,٤٢٨
ألمانيا	٢,٦٨١	—	—	—	—	—	—
ايطاليا	٢,٠٦٠	١,٥٣٨	—	—	—	—	٢٥
فرنسا	١,٩٩٠	١,٢٦٦	—	—	—	٤	٢٠
بلجيكا ولوكسمبرج .	١,٦٩٣	١,٣٠٨	—	—	—	—	٨
جزر الهند الشرقية الهولندية	١,٥١٨	١,٩١٢	١,٨٨٨	—	—	—	+
شيلى	١,٣٢٨	٢,٣٥٠	+	٢,٧٣٧	٢,١٦٥	٤,٤٨١	٣,٠٢٤
رومانيا	١,٢٢٠	٨٦٤	—	—	—	—	—
الهند	٧٩٢	١,٦٤٦	٣,١٨٢	٣,٦٠١	٣,٥٩٧	٣,٤٩٥	٢,٩٣٠
اليابان	٧٨٣	—	١,٩٣٢	—	—	—	٦٧
هولندا	٧٣٠	—	—	—	—	—	٥
ايران	٦٩٢	+	٢,٠٢٧	٥,٤٩٨	٦,٤٧٩	٦,١٤٧	٤,٧٧٧
سويسرا	+	٤٢٣	٣٣٦	+	+	+	٥٦٣

(تابع) الواردات إلى مصر مقـــــدرة بالاف الجنيهات

البـــــــلد	سنة ١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.
سيلان	+	٤٠٥	٦٤٤	١,٣٧٣	٣٢	١,٦١٧	١,٠٥٧
فلسطين	+	+	٨٢٠	٩٠٥	١,٢٤٦	٢,٢٨٨	١,٩٣٠
أستراليا . . .	+	+	٥٣٩	١,٧٨٣	٧١١	+	٦١٠
جنوب أفريقيا . .	+	+	٤٢٥	١,٨٤٢	١,٢٦٥	٢,٠٨٨	٢,٤٩٨
كندا	+	+	+	١,٣١٣	+	٢,٤١٣	٤,٦١٣
العراق	+	+	+	٩٢٤	٢,٩٢٥	٢,٤١٣	٤,٧٨٨
تركيا	+	+	٤٠٥	٩٠٢	٤,٩٠٣	٤,٣٥٧	٤,٨١٨
قبرص	+	+	+	+	٨٧١	١,٥٣١	١,٦٥١
أفريقيا الاستوائية البريطانية شرقية وغربية	+	+	+	+	٧٥٣	+	٢٢٩
بلاد أخرى . . .	٧,١٧٧	٦,٤٤٨	٣,٥٢٩	٤,٤٠١	٣,٧٧٧	٥,٣٩٣	٦,٦٨٢
جملة قيمة الواردات .	٣٤,٧١٧	٣٠,٦٤٦	٣٣,١٠١	٥١,٢٢٨	٤١,١٠٦	٤٨,٩٤٣	٥٩,٦٧٨

— هذه العلامة معناها انعدام التبادل التجارى .

+ هذه العلامة معناها أن قيمة الواردات كانت ضئيلة بحيث ذكرت ضمن بلاد أخرى .

يلاحظ من الجدول المتقدم ما يلى :

(١) ظلت بريطانيا الأولى فى ترتيب الأهمية مع نقص كبير فى بعض السنوات .

(٢) انعدم الاستيراد من البلاد المعادية والمحتلة .

(٣) زادت أهمية الولايات المتحدة النسبية كمصدر استيراد لمصر وكذلك الهند وإيران والعراق وتركيا وفلسطين وكندا وقبرص بزيادة كبيرة لكل منها.

(٤) زاد الاستيراد زيادة نسبية من جنوب افريقيا وسيلان .

(٥) أصبحت مصر تعتمد تدريجياً اعتماداً كليا على شيلى فى سد حاجتها من السماد الكيماوى الذى لاغنى للزراعة المصرية عنه .

(٦) أصبح الاعتماد فى استيفاء حاجة البلاد من الكيروزين على إيران والعراق .

كذلك الحال فيما يختص بالصادرات وأعادة التصدير فقد تغيرت نواحى نشاط حركة التبادل التجارى المصرية من جراء ظروف الحرب كما يتبين من الجدول الآتى :

قيمة الصادرات والمعاد تصديره بالاف الجنيهات

البلد	سنة ١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.
بريطانيا العظمى . .	١١,٣٧٠	١١,٣٨٩	٧,٠٥١	٩,٤٩٨	٨,٩٣٩	٩,٤٠٦	١١,٤١٥
فرنسا	٣,٧٥٢	٤,٣٥٥	—	—	—	٩	٧,١١٨
اليابان	٢,٤٢٩	١,٥٦٥	٨١٦	—	—	—	—
الهند	١,٩٨٦	١,٨١٨	٣,٠٩٧	١,٨٦١	٧,٤٤٨	٨,٦٠٢	٨,٩٣٩
ايطاليا	١,٥٤٦	١,١١٥	—	—	—	—	٠,٦٣٦
سويسرا	١,٣٢٠	٤٧٧	+	+	+	+	٤٥٩
الولايات المتحدة . .	١,١٥٣	١,٣٩٢	٢,٦٤٠	٣,٨٦٠	٢,٥٦٩	١,٤٥٦	٢,٩٣٢
بلجيكا ولكسمبرج .	٦٣٦	٣٨٣	—	—	—	—	٥٤٨
فلسطين	٧٠٠	١,٦٤٦	١,٨٥٦	١,٠٦١	١,٠٣٢	١,٢٠٦	١,٢٣٠
رومانيا	٥٣٣	٤٥١	—	—	—	—	—
اليونان	٤٨٠	٤٢٧	٦٦٧	—	—	—	١٢٧
اسبانيا	+	٤٧٦	+	+	+	٤٧٧	٢٩٧

(تابع) قيمة الصادرات والمعاد تصديره بالاف الجنيهات

البلد	سنة ١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.
جنوب أفريقيا . .	+	+	٣,١٧٦	١٠٠	+	+	٥٠
قبرص	+	+	٤١٨	٢٣١	١٢٣	٤٧٢	٨٥٨
أستراليا . . .	+	+	٢٨٣	٢٥٦	١٠٢	٣١٠	٣٦٢
تركيا	+	+	٢٨٣	١١٠	٣٢٧	١٦٤	٤٨
سوريا	+	+	٣٢٩	٣٥٩	٧٩٥	٢١٧	١,٠٧٧
كندا	+	+	١٠٧	٩١	+	+	٤
سيلان	+	+	+	+	١,٩٩٣	١,٣٣٥	٣,٤٠٦
ايران	+	+	+	+	٣٢١	+	٧
المملكة العربية السعودية	+	+	+	+	٣٥٨	٢٣٥	٢١٦
البرتغال . . .	+	+	+	٣٩	+	٢٣٠	٢٩٧
بلاد أخرى . . .	٥,٣٩٠	٣,٨٢١	١,٨٨٨	١,٧٢٤	٢,٥٧٢	٥,٨٦٧	٤و١٣٣
الجملة	٣١,٤٥٢	٢٩,٣٥١	٢٢,٦١١	١٩,٢٩٠	٢٦,٥٧٩	٢٩,٩٨٦	٤٤,١٥٩

يتبين من هذه الأحصاءات :

(١) ظلت بريطانيا السوق الأولى فى المرتبة لاستيعاب الصادرات المصرية وبعد أن هبطت حصتها نسبيا فى السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٤ عادت فاستردت قيمتها فى سنة ١٩٤٥ كما كانت عليه قبل الحرب .

(٢) أوقف التعامل مع البلاد المعادية والمحتلة فى الصادرات كما هى الحال فى الواردات .

(٣) لم يبرز بلد آخر بروزاً ظاهراً فى أهميته للصادرات المصرية سوى الهند وفلسطين مما يخالف الحال فيما يختص بحركة الاستيراد إذ برزت بلاد متعددة بروزاً ملحوظاً بالنسبة لأهميتها قبل الحرب .

الاجراءات الحكومية التى اتخذت لتنظيم الصادرات والواردات

طبقاً لمقتضيات الحرب وظروف التموين

عند نشوب الحرب أخضعت الحكومة المصرية تدريجيا تصدير الحاصلات الزراعية والمنتجات المصنوعة إلى تراخيص التصدير بحيث أصبح لا يمكن تصدير أى سلعة إلا بترخيص وهذا الترخيص لايعطى إلا بعد بحث تفصيلى بين الوزارات المختصة وأهمها المالية والتجارة والصناعة والتموين والزراعة ولم يستثنى من ذلك إلا القطن الخام والكتان وفوسفات الجير الطبيعى فالقطن لايستعمل منه فى الصناعات المحلية إلانسبة صغيرة وكذلك الكتان وفوسفات الجير الطبيعى .

تبين فى صدد الكلام عن الصادرات أهمية القطن كمحصول رئيسى وأن ما يصدر منه يبلغ حوالى ٨٠ ٪ من اجمالى الصادرات ولما كانت حركة الملاحة بالبحر الأبيض المتوسط قد أغلقت قبل ظهور المحصول فى سنة ١٩٤٠ عند ما دخلت ايطاليا الحرب أصبح من المحتم إيجاد حل لتصريفه ولذلك أنشأت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع الحكومة المصرية لجنة القطن البريطانية لشراء جميع ما يعرض لها من القطن والبذرة وفى سنة ١٩٤١ أنشئت لجنة مصرية بريطانية لنفس الغرض أى لشراء ما يعرض من هذا المحصول مناصفة ثم حلت محلها لجنة مصرية بحتة اعتباراً من سنة ١٩٤٣ وهذه الوسائل وإن كانت قد فرجت صعوبة منتجى القطن فانها قد تركت لدى الحكومة المصرية كميات كبيرة منه سنة بعد أخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى كان من المتعذر استيراد الأسمدة الكيماوية بالكميات الكافية التى اعتادت عليها الزراعة المصرية لذلك اضطرت الحكومة إلى تخفيض المساحة المنزرعة قطنا والتوسع فى زراعة القمح والحبوب الغذائية الأخرى وقد

هدفت بهذه السياسة لغرضين أولا الحد من تراكم المخزون من القطن وثانيا ضمان تموين البلاد بحاجتها من الغذاء هذا فضلا عن حث المزارعين على استعمال كسب بذرة القطن لتسميد بعض المحاصيل وتشجيع استعمال الأسمدة العضوية وذلك مع بذل كل مجهود لاستيراد ما يمكن استيراده من الاسمدة الأزوتية وقد أصبحت شيلى المصدرة الوحيدة لها واضطرت الحكومة إلى توزيع تلك الأسمدة على المزارعين بنسب معينة أقل من النسب العادية لمختلف المحاصيل بحسب مقتضيات التموين وأهمها زراعة القمح وقد اضطرت الحكومة فعلا إلى استيراد كميات منه لسد العجز فى المحصول المحلى وعلى الأخص محصول سنة ١٩٤١ حيث استورد ١٥٠,٠٠٠ طن . وقد اتفقت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية على أن تبيع مصر كل ما تنتجه زيادة عن الاحتياطات المحلية من بعض الحبوب والأرز والسكر مقابل أن تسهل لها بريطانيا الحصول على السماد الكيماوى من شيلى بقدر ما تسمح به ظروف الملاحة البحرية أبان الحرب وكانت قد أنشئت هيئة تسمى النقابة التجارية للمملكة المتحدة* وهى التى كانت تشترى الفائض وتوزعه فى الخارج على الأمم المتحدة ومنها بريطانيا فكل ماكان يسلم لهذه الهيئة كان يعتبر صادرات فعلا.

وهذه الهيئة كانت كذلك تستورد عروض وتخزنها فى الموانى المصرية كأنها بضاعة عابرة (ترانسيت) لتوزيعها على بلدان الشرق الأوسط وكل ما يدخل فى البلاد منها للاستهلاك المحلى يعتبر بالطبع واردات .

وحيث أن الحكومة قد حددت مساحة القطن فلكى تطمئن المزارعين على أسعار المحاصيل الغذائية التى طلب اليهم التوسع فى زراعتها كانت تحدد أسعارها فى الوقت المناسب وبأسعار مجزية لمنتجيها وعلى الأخص فيما يتعلق بأسعار القمح والأرز وقصب السكر .

أما فيما يختص بالواردات فكانت السياسة المتبعة هى عدم حرمان مصر من السلع الضرورية التى اعتادت البلاد استيرادها من الخارج وعدم السماح

* United Kingdom Commercial Corporation

باستيراد سلع الترف التى يمكن الاستغناء عنها مع معاونة المصانع المحلية بقدر الامكان على التوسع فى انتاجها للمعاونة على سد الطلب المحلى من المنتجات الصناعية الضرورية .

ولتنفيذ هذه السياسة أخضع الاستيراد إلى رخص الاستيراد ومعنى هذا أنه لا يسمح بدخول البضاعة إلا إذا كانت مصحوبة برخصة استيراد صادرة من مراقبه الاستيراد والتصدير التابعة لوزارة المالية .

ولما اشتدت وطأة الحرب وزادت مشكلة النقل البحرى ولامكان تنسيق نظم الترخيص أنشىء « مركز التموين للشرق الأوسط* » من ممثلى المصالح البريطانية المختصة وانضم اليهم فيما بعد ممثلون لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وقد نظمت هذه الهيئة اجتماعات دورية مع المختصين من موظفى الحكومة المصرية لتحديد ما تحتاج اليه البلاد من السلع الضرورية وتوزيع الكميات التى يستقر الرأى على استيرادها على المستوردين المعتمدين بنسبة حجم تجارة كل منهم قبل الحرب مع عدم حرمان التجار الجدد حرماناً كلياً وعندئذ تصرف الحكومة المصرية رخصة استيراد لكل مستورد منهم بحسب ما حدد له وفى نفس الوقت يخطر مركز التموين لمصالح المختصه فى بلد المصدرة (انجلترا أو أمريكا أو الهند أو غيرها) فتصرف هى بدورها رخصة تصدير للمصدر الذى يصرح له بتصدير هذه الكمية لمصر .

وكانت كلما زادت كمية الانتاج المحلى من أى سلعة كلما خفض النصيب الذى كان يسمح لمصر باستيراده من الكميات المتوفرة منه فى الخارج فمثلا بعد مضى ما يقرب من ثلاث سنوات رؤى الاكتفاء بما تنتجه مصر من غزل القطن والمنسوجات القطنية بيد أن هذا الانتاج لا يكفى الاحتياجات المحليه بأكملها وكذلك فيما يختص بالفحم فقد اقتصد تدريجياً فى استيراده نتيجة للجهود الذى بذلت لإمكان استعمال الوقود السائل (المازوت) بدلا من الفحم كلما أمكن وقد حولت مصلحة السكك الحديدية وهى أكبر

* Middle East Supply Centre.

مستهلك للفحم ٧٠ ٪ من قاطراتها لاستعمال الوقود السائل وبالتالى قللت حاجتها من الفحم إلى الثلث كذلك صناعة الأسمنت وقد كانت تلى مصلحة السكة الحديد فى استهلاكها للفحم قد تحولت إلى استعمال الوقود السائل يضاف إلى ذلك أن كسب بذرة القطن أصبح يستعمل فى كثير من الأغراض الصناعية الصغرى والمنزلية للوقود بدلا من الفحم .

ومنذ أول يناير سنة ١٩٤٥ سُحب إشراف مركز التموين للشرق الأوسط فيما عدا أصناف معينة وهى التى يستلزم نقلها حيزاً كبيراً على البواخر كالغلال والسماد الكيماوى والفحم أو أنها فى حالة شحن عالمى كالمنسوجات والسيارات والمطاط ومنتجاته وفيما عدا هذه الأصناف أصبحت السلطات المصرية تعطى تراخيص الاستيراد دون الرجوع إلى مركز التموين للشرق الأوسط .

وبتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ الغى المركز المذكور نظراً لانتهاء الحرب فى جميع ميادينها ورغبة فى العودة تدريجياً إلى ما يشبه الظروف التجارية الدولية العادية .

وبتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ صدر قرار لوزير المالية بجعل الاستيراد من كتلة الاسترلينى (وهى الدول التى عملتها بالاسترلينى أو البلاد الأخرى المرتبطة عملتها بالجنيه الاسترلينى) مباحاً دون حاجة إلى رخص استيراد ما عدا ٤١ صنفاً وهى التى لم يزل إنتاجها أقل بكثير من الحاجة اليها كالكاكاو وحب الكاكاو وبعض الزيوت والشحوم الغذائية ومنتجات الألبان والسكر وما شابه ذلك وتدريجياً أصبحت قيود الاستيراد تكاد تكون معدومة على البضائع المستوردة من بلاد العملات السهلة غير أنها لا تزال قائمة فيما يختص ببلاد العملة الصعبة لأسباب سيأتى شرحها .

هذا ما كان من أمر الصعاب التى صادفت التبادل التجارى بين مصر والدول الأخرى سواء من ناحية قلة البضائع فى الأسواق المفتوحة وأهمها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والهند وجنوب أفريقيا وبلاد الشرق الأوسط أو من ناحية ضيق الأمكنة على البواخر لنقل حاجيات المدنيين .

على أنه كانت هناك صعوبة أخرى لاتقل أهمية عن الصعوبتين المتقدمتين وهى صعوبة الحصول على الدولارات الأمريكية لإمكان دفع ثمن ما يمكن استيراده من أمريكا فمنذ نشوب الحرب فرضت الرقابة على العملة الأجنبية وعلى تخصيصها سواء من جهة الكمية أو غرض الانفاق وذلك بالاتفاق مع البنك الأهلى المصرى وفى حدود الحصة التى يتفق مع انجلترا على تخصيصها لمصر من هذه الدولارات ولذلك كان من أعمال اللجان المشتركة لمركز التموين للشرق الأوسط ليس فقط تقرير الحصة اللازمة لمصر من سلعة ما بل كذلك تخصيص وتوزيع الدولارات على السلع التى تمس اليها حاجة البلاد والتى لا بد من استيرادها من أمريكا .

وقد تم اتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية عند ما سحب جزء من أشراف مركز التموين فى أول يناير سنة ١٩٤٥ حصلت مصر بمقتضاه على جزء أوفر من العملة الصعبة Hard currency وهى دولارات الولايات المتحدة الامريكية والدولارات الكندية والفرنك السويسرى والأسكودات البرتغالية escudos والكورونات السويدية لمقابلة احتياجات مصر فى سنة ١٩٤٥ حسبت على أساس برنامج استيراد لهذه السنة كان قد أعد بمعرفة مركز التموين والحكومة المصرية قبل تخفيف أشرافه .

وجدد هذا الاتفاق لمدة الثلاثة شهور من أول يناير سنة ١٩٤٦ إلى آخر مارس سنة ١٩٤٦ بأن زيدت الكمية التى وضعت تحت تصرف مصر من هذه العملة الصعبة . ثم جدد بعدئذ لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ كالبيان التالى :

الموضوع	المبالغ التي خصصت أصلا (١٢ شهراً)	المبالغ المعدلة (١٥ شهراً) من ١٩٤٥/١/١ إلى ١٩٤٦/٣/٣١	المبالغ الاضافيه (١٢ شهراً) من ١٩٤٦/٤/١ إلى ١٩٤٧/٣/٣١	المبالغ المعدلة (٢٧ شهراً) من ١٩٤٥/١/١ إلى ١٩٤٧/٣/٣١
	ج م	ج م	ج م	ج م
الواردات المنظورة	٨,٤٨٩,٠٠٠	١١,٨٨٨,٠٠٠	٩,٥٥٠,٠٠٠	٢١,٤٣٨,٠٠٠
« المستترة	١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٦٧٢,٥٠٠	٢,٤٥٠,٠٠٠	٥,١٢٢,٥٠٠
المجموع	٩,٩٨٩,٠٠٠	١٤,٥٦٠,٥٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٦٠,٥٠٠

ويتبين أن المعدل الشهرى للأولى ٧٩٤,٠٠٠ جنيه مصرى وللثانية ١٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى وزيد المبلغ المخصص للواردات غير الظاهرة بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى شهر ديسمبر الماضى فأصبح ٦٧٢,٥٠٠ جنيه مصرى.

وقد اتفقت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية أخيراً على مد العمل بهذه الاتفاقية إلى ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ على ان تخصص فى مدة الثلاثة أشهر والنصف ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى للواردات الظاهرة و ٨٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى لغير الظاهرة أى بمعدل ٨٥٧,١٤٢ جنيه مصرى فى الشهر للأولى و ٢٥١,٤٢٨ جنيه مصرى فى الشهر للثانية وذلك بزيادة فى المعدل الشهرى عما سبق الاتفاق عليه بمقدار ٦٣,٠٠٠ جنيه مصرى للواردات الظاهرة و ٦٢,٠٠٠ جنيه مصرى لغير الظاهرة.

أما التصدير فلا يزال خاضعا بصفة عامة لتراخيص الاصدار مراعاة لمستلزمات تموين البلاد على أنه قد خففت أخيراً القيود المفروضة عليه من اتجاهات مختلفة.

الميزان التجـــــارى

تبين فيما يلى قيمة الواردات وقيمة الصادرات من بضائع وطنية وأجنبية والميزان التجارى من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٤٥ :

السنة	قيمة الواردات	قيمة صادرات البضائع الوطنية والاجنبية	الميزان التجارى
	ج م	ج م	
١٩٣٠	٤٦,٩٨٥,١٣٤	٣٢,٠٩٠,٩٤٠	— ١٤,٨٩٤,١٩٤
١٩٣١	٣١,٢٧٤,٥٥٩	٢٦,٣٨٠,٦٨٢	— ٤,٨٩٣,٨٧٧
١٩٣٢	٢٧,٢٦٢,٢٦٢	٢٦,٠٠١,٠٢٦	— ١,٢٦١,٢٣٦
١٩٣٣	٢٦,٧٦٢,٢٦٤	٢٨,٧٨٠,٠٨٥	+ ٢,٠١٧,٨٢١
١٩٣٤	٢٩,٢٤٨,٤٣٦	٣١,٦١٧,٧٠٤	+ ٢,٣٦٩,٢٦٨
١٩٣٥	٣٢,٢١٣,٠٢٧	٣٥,٤٠٩,٩٩٠	+ ٣,١٩٦,٨٦٣
١٩٣٦	٣١,٥٠٣,٧٣٥	٣٣,٨٦٦,٩٩٢	+ ٢,٣٦٣,٢٥٧
١٩٣٧	٣٧,٩٧١,٢٧١	٣٩,٢٨٣,٤٥٥	+ ١,٣١٢,١٨٤
١٩٣٨	٣٦,٧٠٤,٧٣٨	٢٩,٣٦٣,٥٢٨	— ٧,٣٤١,٢١٠
١٩٣٩	٣٣,٧٥٧,٦١٦	٣٣,١٩٢,٣٦٦	— ٥٦٥,٢٥٠
١٩٤٠	٣١,٣٣٧,٣٦٦	٢٨,٣١٩,٤٠٠	— ٣,٠١٧,٩٦٦
١٩٤١	٣٣,١٠٠,٥٣٧	٢٢,٦١١,٣٥٧	— ١٠,٤٨٩,١٨٠
١٩٤٢	٥٥,٢٨٠,٣٠٤	١٩,٢٨٤,٩٦٧	— ٣٥,٩٩٥,٣٣٧
١٩٤٣	٣٩,٠٧١,٦٢٠	٢٦,٥٧٩,٣٢٩	— ١٢,٤٩٢,٢٩١
١٩٤٤	٥٠,٦٠٤,٠٨١	٢٩,٩٧٧,٦٥٨	— ٢٠,٦٢٦,٤٢٣
١٩٤٥	٥٩,٦٧٩,٧٨١	٥٥,١٥٩,٣٥٨	— ٤,٥٢٠,٤٢٣

مستقبل تجـــارة مصر الخـــارجية

أما فيما يختص بما ستكون عليه تجارة مصر الخارجية فى المستقبل فأنه مهما يكن من الظروف فهى لا محـالة متأثرة بالتقدم الصناعى والتوسع الزراعى الذى أحرزته مصر فى سـنى الحرب وبسبب ظروفها وملابساتهـا فهناك سلع كثيرة أصبح أنتاجها يسد حاجة البـلاد (مع فائض للتصدير فى بعض الأنواع) كالسكر والكحول والسـجاير والملح وبعض أنواع المنتجات الزجاجيـة والغلال والأحذية والأسمنت والصابون والطرابيش والأثاث والكبريت والبيرة . أما المنسوجات والزيوت الغذائية والصودا الكاوية فقد أصبح أنتاجها يسد الجزء الأكبر من الاحتياجات المحلية .

ومما لاشك فيه أن هناك حاجة ماسة إلى كثير من وسائل النقل وأهمها مهمات السكك الحديدية ووسـائل النقل الأخرى من سيارات وأطارات وكذلك العدد والآلات وقطع الغيار اللازمة للنهضة الصناعية التى ازدهرت أبان الحرب . وهناك نشاطاً ملحوظاً فى زيادة مصانع الغزل والنسيج هـذا فضلا عما تحتاجه البـلاد من المنسوجات القطنية والحريرية لسد العجز فى انتاجها المحلى وكذلك المنسوجات الصوفية علاوة على الآلات الزراعية والأدوات الكهربائية يضاف إلى كل هذا بضائع الترف والسلع الاستهلاكية ذات القيمة العالية اللازمة للطبقات الغنية هذا فيما يختص بالبضائع التى نحن فى حاجة اليها أما فيما يتعلق بالأسواق فان هناك عدة اعتبارات بعضها متضافر وبعضها متنـافر ولـكن لـكل منها أثره الفعال فى تجارة مصر الخارجية فى الظروف الحاضرة والمستقبل القريب نذكر من هذه العوامل :

(١) أن بريطانيا العظمى كانت أقدم سوق للواردات والصـادرات المصرية وكذلك كانت ولا تزال أهم سوق وبفارق كبير عن الاسواق التالية لها فى الاهمية برغم ظروف الحرب .

(٢) أن لمصر كمية كبيرة من الارصدة قدرت أخيرا بـ ٤٤٠ مليون

جنيه استرليني ولاستيعابها أو على الاقل لاستيعاب جزء منها يجب العمل على استيراد بضائع بريطانية منظورة ومستترة .

(٣) أن السوق المصرية فى شديد الحاجة الى مختلف البضائع سواء الانتاجية أو الاستهلاكية . وأن القدرة النسبية للبلاد الاجنبية فى الاسراع فى التصدير سيكون لها أثر ذو أهمية خطيرة .

(٤) أن الامريكان أصبحوا على علم بحاجات السوق المصرية أكثر من ذى قبل نظرا لوجودهم فى مصر مدة الحرب ولاشتراكهم فى اللجان الاقتصادية المختلفة ووقوفهم على تفاصيل الصناعة المصرية وما ينقصها والمشروعات المصرية وما تحتاج اليه لتنفيذها واحتياجات الاستهلاك بوجه الدقة . هذا فضلا عن التوسع الهائل الذى أحرزته فى الانتاج الصناعى من جراء ظروف الحرب وتحفزها للتصدير بكميات وفيرة .

(٥) على أن مقدار ما سيكون لدى مصر من العملة الصعبة له أثر لا يستهان به فى توجيه تجارتها الخارجية .

(٦) هذا فضلا عن أن البلاد التى تعتزم الاستفادة من التسهيلات التى وضعتها الحكومة المصرية لتصدير القطن الطويل التيلة ستعمل بلا شك على زيادة صادراتها إلى مصر .

يتبين من الأرقام السابقة أن الميزان التجارى كان فى صالح مصر لغاية سنة ١٩٣٧ ثم صار فى غير صالحها من سنة ١٩٣٨ على أنه يلاحظ أن هذه الأرقام تتعلق بالميزان التجارى للتجارة المنظورة فقط ولفهم الموقف على حقيقته يجب أن نأخذ فى الحسبان أن هناك كميات كبيرة من القطن اشترتها الحكومة البريطانية فى سنوات الحرب وخزنتها فى مصر .

يضاف إلى ذلك ما تنفقه السلطات العسكرية من بريطانية وأمريكانية فى مصر ثمن مشترياتها وتوريداتها ومرتبات القوات المسلحة ولذلك تجمعت حسابات دائنة لمصر مقومة بالجنيه الاسترليني تزيد فى قيمتها بكثير على العجز فى الميزان التجارى والميزان الحسابى والتى أحدثت مشكلة الأرصدة

الاسترلينية من جراء نظام النقد المصرى وارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى والإبقاء على سعر المبادلة بينهما بسبل اصطناعية وتوظيف بعض المدخرات المصرية للبنوك والشركات والأفراد فى أوراق مالية بريطانية مما لا يتسع المقام لبحثه معكم الآن يؤخذ كذلك فى الاعتبار ما ينفقه السياح فى مصر فى أوقات السلم ويقدر بحوالى مليون من الجنيهات وما تنفقه البعثات السياسية فى مصر مما يعتبر بمثابة صادرات وكذلك ما ينفقه السياح المصريون فى الخارج والبعثات العلمية المصرية والسياسية وهى فى حكم الواردات .

وإتماماً لهذا البحث نورد فيما يلى الميزان التجارى بين مصر وأهم البلدان الأجنبية قبل الحرب العالمية الثانية .

البلد	القيمة بالآف الجنيهات سنة ١٩٣٧		الميزان
	واردات	الصادرات واعادة التصدير	
بريطانيا العظمى .	٨,٢٨٠	١٢,٥٥٣	+ ٤,٢٧٣
المانيا . . .	٤,١٩٤	٣,٣٥٢	— ٨٤٢
إيطاليا . . .	٣,٢٨٣	٢,٤٥١	— ٨٣٣
الولايات المتحدة .	٢,١٤٣	١,٥٦١	— ٥٨٢
بلجيكا ولكسمبرج	٢,٢٨٩	٨٤١	— ١,٤٤٨
فرنسا . . .	١,٧٠١	٤,٣١١	+ ٢,٦٠٠
رومانيا . . .	١,٥٦٥	١,٢٦٩	— ٢٩٦
شيلى . . .			
اليابان . . .	١,٥٣٩	٢,٤٧٢	+ ٩٣٣
الهند . . .			
هولندا . .	٧٥٣	٥٠١	— ٢٥٢
إيران . . .	٧٩٤	٧	— ٧٨٧
سويسرا . .	٥٠٦	١,٣٣٩	+ ٨٣٣
تشيكوسلوفاكيا .			
السويد . . .	٤٩٤	٢٨٨	— ٢٠٦
المجر . . .	٦٥٥	٢٦٢	— ٢٩٣
سوريا ولبنان .	٢١١	٢٥٩	+ ٤٨
فلسطين . .	١٩٤	٦٩٢	+ ٤٩٨

أما سنة ١٩٣٨ فكان الميزان التجارى فيها لنفس هذه الدول كما يلى :

البلد	قيمة الواردات ج ٠ م	قيمة الصادرات (ج ٠ م)			الميزان التجارى ج ٠ م
		البضائع الوطنية	البضائع الأجنبية	الجملة	
بريطانيا العظمى	٨,٤٢٢,٣٦٦	٩,٤٣٦,٢٤٢	٧٠,٢٨١	٩,٥٠٦,٥٢٣	+١,٠٨٤,١٦٧
ألمانيا	٣,٧٣٥,٠٠٥	٣,٣٥٤,٢٤٠	٣٢,٢٧٢	٣,٣٨٦,٥١٢	-٣٤٨,٤٩٣
ايطاليا	٣,٠٠٣,٥٢٨	١,٧٤٤,٦٩٣	٦٧,٥٢٧	١,٨١٢,٢٢٠	-١,١٩١,٣٠٨
الولايات المتحدة الامريكية	٢,٤٥٦,٠٨٣	٧٠٧,٥٣٠	٨,٤٥٦	٧١٥,٩٨٦	-١,٧٣٠,٠٩٧
بلجيكا ولكسمبرج	٢,٠٧٤,١٤٥	٤٦٤,٧٤٦	٣٥,٦٧٠	٥٠٠,٤١٦	-١,٥٧٣,٧٢٩
فرنسا	١,٩٥٦,٤٦٠	٢,٣١٨,٤٧٨	٦٧,١٢٣	٢,٣٨٥,٦٠١	+٤٢٩,١٤١
رومانيا	١,٣٩٨,٠٣٤	٧٠٥,٠٦٦	٢٠,٤٤٨	٧٢٥,٥١٤	-٦٧٢,٥٢٠
شيلى	٩٧٦,٧٤١	١٤٧,٥١٢	١٠	١٤٧,٥٢٢	-٨٢٩,٢١٩
اليابان	٩٥٥,١٣٦	١,٨٤٠,٦٤٠	٢,٥٥٤	١,٨٤٣,١٩٤	+٨٨٨,٠٥٨
الهند	٨٧٣,٨٨٧	١,٥٣٧,٧٤٤	٥,٢٨٦	١,٥٤٣,٠٣٠	+٦٦٩,١٤٣

البلد	قيمة الواردات ج م	قيمة الصادرات (ج م)			الميزان التجارى ج م
		البضائع الوطنية	البضائع الأجنبية	الجملة	
هولندة	٨١٨,٨٢٥	٣٤٥,٩١٥	١٣,٣٠٦	٣٥٩,٢٢١	—٤٥٩,٦٠٤
ايران	٥٩٥,٠٢٦	٣,٥٢٠	١٠,٦٥٨	١٤,١٧٨	—٥٨٠,٨٤٨
سويسرا	٥٩٤,٥٥٤	٩٥٢,١٧٢	٦,٧٩٠	٩٥٨,٩٦٢	+٣٦٤,٤٠٨
تشيكوسلوفاكيا	٥٧٧,١٩١	٩٧١,٣١٢	١,٢٦٤	٩٧٢,٥٧٦	+٣٩٥,٣٨٥
السويد	٥٣١,٢٣٧	٢٥٢,٤٤٧	٧٥٤	٢٥٣,٢٠١	—٢٧٨,٠٣٦
المجر	٤٦٧,٥٣٩	٢٣٨,٩٧٠	٧١٣	٢٣٩,٦٨٣	—٢٢٧,٨٥٦
سوريا ولبنان	٢٠١,٣١٣	٢٠٦,٤٢٩	٢٥,١٥١	٢٣١,٥٨٠	+٣٠,٢٦٧
فلسطين	٢٤٥,١٤٥	٣٦٩,٠٢٤	١٩١,٥٧٨	٥٦٠,٦٠٢	+٣١٥,٤٥٧

+ هذه العلامة معناها ان الميزان التجارى فى صالح مصر

— هذه العلامة معناها ان الميزان التجارى فى غير صالح مصر

وليس المهم هو الميزان التجارى بين مصر وبلد معينة بالذات بل المهم هو الميزن التجارى الاجمالى وعما إذا كان فى صالحها أو فى غير صالحها .

وبديهى أنه إذا طمحت كل بلد بأن يكون الميزان التجارى بينها و بين كل بلد آخر على حدة فى صالحها لانعدمت المبادلات التجارية الدولية . هذا فضلا عن أنه لايمكن اعتبار الميزان التجارى دون الميزان الحسابى أى ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة .

نبين فيما يلى أهميـة القطن بالنسبة لصادرات البضائع الوطنيـة وحصة انجلترا منـه :

السنة	قيمة صادرات مصر من البضائع الوطنية فقط	قيمة صادرات مصر من القطن	حصة بريطانيا من صادرات مصر من القطن
	ج٠م٠	ج٠م٠	ج٠م٠
١٩٠٠	١٧,١٢٤,١١٤		
١٩٠١	١٦,١٥٣,٩٦٤		
١٩٠٢	١٨,٠٤٦,٩٣٩	متوسط	متوسط
١٩٠٣	٩,٥٣٩,٥٢٤	١٧,٨٦٦,٦٩٤	٥,٥٢٧,٣٩٣
١٩٠٤	٢٠,٨١١,٠٤٠		
١٩٠٥	٢٠,٣٤٢,٩٨٥	١٥,٨٠٦,٤٤٠	٧,٩٨٢,٣١٢
١٩٠٦	٢٤,٨٦١,٩٥٢	٢٠,٥٢٨,٠٠٢	١٠,٧٠٢,٥١٥
١٩٠٧	٢٨,٠١٣,١٨٥	٢٣,٥٩٧,٨٤٤	١٢,٢٧١,٧٨٤
١٩٠٨	٢١,٣١٢,٥١٢	١٧,٠٩١,٦٠٣	٨,٤٢٨,٨٤٧
١٩٠٩	٢٥,٩٩٠,٥١٦	٢١,٤٧٧,٧٣٩	١٠,٥٢٤,٠٠٩
١٩١٠	٢٨,٨٩٤,٨١٢	٢٤,٢٤١,٧١٢	١٢,٠٦٥,٧٥٧
١٩١١	٢٨,٥٣٠,٥٠٥	٢٢,٩٨٨,٢١١	١١,٠١٦,٢٦٧
١٩١٢	٣٤,٤٨٥,٦٦٣	٢٧,٥٢٩,٢٧٧	١٢,٥٧١,١٦١
١٩١٣	٣١,٥١٣,٢٩١	٢٥,٥١٣,١٠٩	١٠,٩٩٦,٤٤٠
١٩١٤	٢٣,٧٥٧,٣٨١	١٨,٦٦٩,٨٦١	٧,٥٨١,٥١٠
١٩١٥	٢٦,٣٥٦,٠٤٠	١٩,١٤٥,٦٤٤	٨,٩٩٠,٢٧٩
١٩١٦	٣٧,٣٤٧,٣٤٠	٢٩,٨١٣,٦٨٢	١٥,٤٠٠,٤٣٥
١٩١٧	٤٠,٩٨٩,٤٧٠	٣٣,٤٩٥,١٩٣	٢٠,٧٨٥,١٢٢
١٩١٨	٤٥,٣١١,٧٠١	٣٨,٠٣٤,٤٦٧	٢٦,٨٦٨,٦٥٥
١٩١٩	٧٥,٨٥٨,٢٦٨	٦٥,٤٤١,٩٠١	٣٥,٢٨٤,١٣٩
١٩٢٠	٨٥,٤٥٨,٤١١	٧٥,٠٩٦,٠٢٦	٣١,٠٦٤,٨٨٢
١٩٢١	٣٦,٣٤٥,١٩١	٢٨,٣٧٥,٢٤٩	١٣,٠٥٤,٣٥٦
١٩٢٢	٤٨,٧٠٤,٧٢٢	٣٩,٧١٤,٤٨٥	١٧,٨٠٤,٢٢٨

السنة	قيمة صادرات مصر من البضائع الوطنية فقط	قيمة صادرات مصر من القطن	حصة بريطانيا من صادرات مصر من القطن
	ج. م.	ج. م.	ج. م.
١٩٢٣	٥٨,٣٦٦,٣٥	٤٩,٥١٦,٣٦٩	٢٣,٠٧٠,٢٢٢
١٩٢٤	٦٥,٧٠٠,١٦٥	٥٦,٥٥٤,٤٩٩	٢٧,٠٤٣,٠٧٢
١٩٢٥	٥٩,١٩٦,٠١٣	٥١,٦٥٩,٨٠٦	٢٢,١٩١,٥٩٤
١٩٢٦	٤١,٣٢٣,٢٤٥	٣٤,٤٧٠,٨٩١	١٥,٣٧٤,١٣٦
١٩٢٧	٤٧,٧٩٤,٤٣٥	٣٨,٩٩٩,١٩٢	١٤,٨٠٨,٦٤٨
١٩٢٨	٥٥,١٠٦,٦٦١	٤٥,١٣٧,٨٢٣	١٧,٥٦٩,٠٠٠
١٩٢٩	٥٠,٨٢٩,٨٠٢	٤١,٣٦١,٠٠٠	١٤,٠٠٧,٠٠٠
١٩٣٠	٣١,١٣١,٠٧٩	٢٣,٧٨٨,٤٧٤	٧,٤٨٩,٠٠٠
١٩٣١	٢٥,٦٦٣,٦٤٧	١٩,٦٨٨,٠٦٩	٦,٤٦٩,٢٠٤
١٩٣٢	٢٥,٢٨٧,٨٨٥	١٧,٨٦٦,٦٩٤	٥,٥٢٧,٣٩٣
١٩٣٣	٢٨,١٠٩,٠٧١	٢١,٣٧٩,٦٤٦	٨,٧٦٧,٢٨٠
١٩٣٤	٣١,٠٤٩,٨٩٧	٢٤,٧٨٧,٩٠١	٧,٢١١,٩٣٦
١٩٣٥	٢٤,٤٢٣,٢٩٣	٢٦,٥٠١,٠٦٥	٧,٨٤٣,٧٤٤
١٩٣٦	٣٢,٩٧١,٥٨٥	٢٥,٠١٩,٥٦١	٨,٩٦٩,٥١٦
١٩٣٧	٣٨,٤١٨,٩٦٣	٢٩,٠٠٢,٣٦١	٨,٥٣١,٧٩٠
١٩٣٨	٢٨,٥٨٧,٣٦٢	٢١,١٨٩,٥٤٤	٦,١٠٠,٧٥٤
١٩٣٩	٣٢,٤٥١,٠٨٤	٢٤,٣٣٠,٣٦٤	٨,١٨٩,٢٩٩
١٩٤٠	٢٧,٨١١,٤٢٦	١٨,٨٥٨,٧٨٤	٧,٨٠٦,٩٠٨
١٩٤١	٢٢,١٢٢,٤٣٨	١٥,٩٢٣,٨٦٩	٥,٨٤٥,١٨٦
١٩٤٢	١٨,٧٤٨,٠٩١	١٤,١٢٤,٧٤٠	٨,١٢٤,٤٠٤
١٩٤٣	٢٥,٠٣٠,٢٨٤	١٨,٣٨٠,٢٩٨	٧,٣٦٨,٣٣٦
١٩٤٤	٢٦,٩٢١,٦٠٧	١٩,٤٦٠,٩٣٠	٨,٤٦٣,٢١٤
١٩٤٥	٤١,٦٢٩,٩٩٩	٣٢,١٧٢,٧١٧	١٠,٤٨٨,٣٥٩

تجارة مصر الخارجية

من يناير إلى أكتوبر سنة ١٩٤٦

لما كان آخر مجلد إحصائى عن تجارة مصر الخارجية ظهر للان هو عن شهر اكتوبر سنة ١٩٤٦ فنود أن نحلل فيما يلى الحركة التجارية فى المدة من يناير إلى أكتوبر من السنة المذكورة قد بلغت قيمة الواردات والصادرات فى المدة المذكورة بمقارنتها بنفس المدة من سنة ١٩٤٥ الأرقام الآتية :

المدة	الواردات بالجنيه	الصادرات بما فيها إعادة التصدير بالجنيه	العجز في الميزان التجارى بالجنيه
من يناير إلى أكتوبر ١٩٤٥	٤٧,٨٧٤,١٧٣	٤٠,٦٥٨,٧٠٨	٧,٢١٥,٤٦٥
من يناير إلى أكتوبر ١٩٤٦	٦٦,٦٥١,٥٨٥	٥٣,١٢٤,٠٢٥	١٣,٥٢٧,٥٦٠

يتبين من هذه الأرقام أن حركة الواردات فى العشرة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٦ قد زادت زيادة ملحوظة عنها فى نفس المدة من سنة ١٩٤٥ وكذلك قيمة الصادرات كما أن العجز فى الميزان التجارى قد زاد بما يقرب من ستة ملايين وثلث المليون عما كان عليه فى تلك المدة غير أن حالة غلاء المعيشة التى يئن منها الأهلون وتضخم الأرصدة التى لمصر فى انجلترا تجعلنا نرحب بزيادة الواردات على الصادرات وأن لا نتزعج من جراء تضخم العجز فى الميزان التجارى .

وكما سيتبين لكم فان أكبر حصة فى قيمة الواردات قد خصت انجلترا وهى مدينة لنا بحوالى ٤٤٠ مليون جنيه وبديهى أن أنجع وسيلة لسداد هذا الدين هو ما يمكن أن نحصل عليه منها سواء فى شكل سلع أو خدمات .

وفيما يلى أهم البلاد التى استوردنا منها حاجياتنا الأجنبية وحصة كل منها مرتبة حسب أهميتها :

البلد	قيمة الواردات من يناير إلى اكتوبر سنة ١٩٤٦ بالجنيه المصرى
المملكة المتحدة	٢٠,٠٩٩,٩٨٤
الولايات المتحدة	٧,٩٠٩,٣٨٧
إيطاليا	٣,٨٨٦,٢٧٨
تركيا	٣,٨٥٢,٠٧٤
العراق	٣,٧٣٩,٦٢
كندا	٢,٧٨٢,٤٦٠
إيران	٢,٥٩٩,٣٣٦
فرنسا	٢,٠٠١,٠٠٤
الهند	١,٩١٥,٢٥٠
شيلى	١,٨٦٠,٦٣٦
بلجيكا ولكسمبرج	١,٦٦٤,٠٥٨
اتحاد جنوب افريقيا	١,٣٩٤,٨٩٤
البرازيل	٩١٢,٩٣٦
استراليا	٨٩٦,٩١٠
سيلان	٨٦٦,١٣٦
سويسرا	٨٣١,١١٦

ويتضح من هذه الأرقام أن المملكة المتحدة لا تزال الأولى فى المرتبة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد وطدت مركزها فى التجارة الخارجية المصرية وأن إيطاليا وفرنسا وبلجيكا بدأت تسترد نشاطها الاقتصادى بخطوات واسعة بعد ما أصابها من دمار من آثار الحرب وأن الممتلكات المستقلة البريطانية وهى كندا واتحاد جنوب أفريقيا واستراليا وكذلك الهند وسيلان قد أصبحت فى مركز بارز كدول مصدرة بالنسبة لما كانت

عليه قبل الحرب وذلك نظراً لما أحرزته من تقدم صناعى وتوسع تجارى من جراء ظروف الحرب خصوصاً وأنها كانت جميعها بعيدة عن متناول التدمير كما أن أهمية العراق وإيران كموارد للكيروسين قد زادت بعد أن تعسر استيراده من رومانيا أما أهم أصناف الواردات مرتبة حسب أهميتها فكانت كالآتى :

الصنف	القيمة بالجنيه المصرى
تبغ (ورق ودخان وسجاير وسيجار وتبغ مصنوع) .	٥,٥٩٥,١٥٠
كيروسين ومنتجات أخرى بترولية	٥,٨٥٦,٥٥٣
مصنوعات حديدية أو فولاذ كالكرات والأسياخ والقضبان والصاج والمواسير والمسامير والبرشام والصواميل الخ	٣,٤٩٢,٥٢٨
أسمدة كيماوية	٢,٤٦٦,٤١٣
الورق بمختلف أنواعه	٢,٠٤١,٦٧٠
قمح	٢,١٩٥,٩٦١
بن غير محمص	١,٣٩١,٥٢٠
أخشاب للبناء	١,٣٣٣,٩٩٧
سيارات ركوب وأمنيبوس وسيارات نقل وهياكلها ولوازمها	١,٦٨٠,٣٠٦
أدوية وعقاقير أفرباذينية	١,١٠٣,٨٩٥
فحم حجرى	١,٠٠٧,٢٢٩
ماكينات بخارية أو بالاحتراق الداخلى من مختلف الأنواع	٨١٩,٧١٢
مولدات ومحركات وأدوات كهربائية بما فيها الراديو .	٥٦٢,٠٣٣

أما أهم البلاد التى شحنت اليها الصادرات المصرية فكانت كالآتى مرتبة حسب أهميتها :

البلد	الصادرات بالجنيه	إعادة التصدير بالجنيه	المجموع بالجنيه
المملكة المتحدة .	٨,٩٦١,٣٢٣	٣٩,٨١٢	٩,٠٠١,١٣٥
إيطاليا . . .	٨,٥٠٧,٥٥٦	٥٦,٠٥٦	٨,٥٦٣,٦١٢
الهند . . .	٧,٢٩٣,٨٠١	٥٥,٢٦٦	٧,٣٤٩,٠٦٧
فرنسا . . .	٤,١٩٠,٥٨٨	٤,٨٨٨	٤,١٩٥,٤٧٦
سيلان . . .	٣,٣٦٧,٦٣٩	٩٨,٨٦١	٣,٤٦٦,٥٠٠
الولايات المتحدة .	٣,٠١٥,٢٠٦	١٢,١٧٥	٣,٠٢٧,٣٨١
فلسطين . . .	١,١١٣,٢٣٠	١,٣٢٨,٨٠١	٢,٤٤٢,٠٣١
اليونان . . .	١,٩٢٩,١٢٤	٣٠٧,٥٤٩	٢,٢٣٦,٦٧٣
سويسرا . . .	١,٥٢٦,٢٥٦	٣,١٤٧	١,٥٢٩,٤٠٣
سوريا . . .	١,٠١٤,٠٥٨	٠,٣٥٤,٤٧٨	١,٣٦٨,٥٢٦

وقد كانت أهم أصناف الصادرات المصرية كما يلى مرتبط حسب قيمتها :

الصنف	القيمة بالجنيه المصرى
قطن خام	٣٥,٥٦٧,٤٣٨
أرز	٤,١٦٨,٠٢١
شعير	٩٦٧,٣١٧
زيوت مازوت وديزل وسولار	٩٥٩,١٦٣
كسب بذرة قطن	٩٤٠,٠١٨
بصل	٦٠٣,٣٥٩
ذرة عويجة	٥٨٧,٥٧٨
فوسفات الجير الطبيعى	٥٢٦,٤٧٣
نخالة وفضلات الطحن	٣٠١,٤٧٥
كتان وقنب خام	٢٥٢,٩٨١
فول ناشف	٢٢٩,٩٨٩
سجاير	٢٣٩,٠٣٧
ملح الطعام	١٠٦,٩٥٤

القطن وتجارة مصر الخارجية

نظراً لما للقطن من أهمية كبرى فى تجارة مصر الخارجية فقد رأيت من الصواب أن أخصص له بحثا شاملا فى هذه المحاضرات :

أهمية القطن فى اقتصادنا القومى :

بالرغم من الجهود التى بذلتها الحكومة وكبار الزراع والهيئات المهتمة بشئون الزراعة فى تنويع الحاصلات الزراعية فان القطن لا يزال عماد الثروة الأهلية ويكفى للتدليل على ذلك أن صادراتنا منه لا تقل عن ٨٠ ٪ من اجمالى قيمة الصادرات المصرية وقد بلغ ثمن ما صدر من القطن قبيل الحرب أى فى السنوات العادية ٢٥ مليون جنيه تقريبا فى سنة ١٩٣٦ و ٢٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٣٧ و ٢١ مليون جنيه فى سنة ١٩٣٨ و ٢٤ مليون ونصف المليون تقريبا فى سنة ١٩٣٩ .

والقطن كمادة خام له أهمية عالمية سواء من النواحى الزراعية أو التجارية أو الصناعية وحتى من الناحية السياسية الدولية .

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية أهم البلاد المنتجة للقطن من حيث الكم اذ تنتج وحدها أكثر من نصف الانتاج العالمى اما مصر فتعتبر الاولى من حيث رقى صنف قطنها وطول تيلته ونعومته كما انها أهم مصدر عالمى لأصناف القطن الطويل التيلة بيد أن انتاجها لا يتعدى ٦ ٪ من الانتاج العالمى .

ولعله من الطريف أن أذكر لكم كيف بدأ انتاج القطن الأمريكى مع ضخامته الحجمية الهائلة والقطن المصرى مع سمعته العالمية من حيث الجودة: بدأ كلاهما من بداية بسيطة متواضعة فضلا عن حداثة عهدهما فى الحالتين .

أرسلت الولايات المتحدة فى سنة ١٧٨٤ أربعة عشر كيسا من القطن الخام الى انجلترا وعند وصولها القت الجمارك الانجليزية الحجز على ثمانية

أكياس منها بحجة أنه من غير المعقول أن تنتج أمريكا كمية من القطن كبيرة كهذه !!

وهذا يبين لنا أن القطن كمادة خام كان لغاية هذا العهد فى حكم العدم والسبب فى ذلك أن الحليج كان يعمل باليد أى أن شعر القطن كان ينفصل عن البذرة بالاصابع وهذه عملية فضلا عن أنها مضنية فهى تحتاج الى وقت طويل مما جعل زراعة القطن غير مربحة اطلاقا وكان مايزرعه الفلاح الامريكى من مساحة متواضعة فى موسم واحد يكفى انتاجها من القطن الخام لتشغيل عائلته عدة مواسم تالية فى فصل الشتاء وبفضل « المنشار الحالج » الذى اخترعه ايلى وايتنى Eli Whitny . فى سنة ١٧٩٢ أمكن منتجو القطن التغلب على صعوبة الحليج وأصبح فى الامكان أداؤها آليا . وسرعان ما زاد انتاج القطن الخام بخطوات تعد ثورية وتطورت عملية الحليج من هذه البداية البسيطة حتى صارت صناعة ميكانيكية كبيرة كما نعهدها الآن .

اما فى مصر فقد لاحظ مسيو جوميل Jumel الفرنسى الجنسية فى سنة ١٨٢٠ فى حديقة موحويك الذى كان موظفا سابقا بالسودان شجرة قطن من صنف ممتاز ومن بذور هذه الشجرة وبفضل تشجيعه وفطنة وبعد نظر محمد على باشا الكبير رأس الاسرة المالكة اسست زراعة القطن فى مصر وتمت حتى وصلت الى ذروتها الحالية .

* * *

ولأهمية القطن كمحصول رئيسى يدر على البلاد هذه الثروة الكبيرة من تصديره للخارج أصبح اهتمام الحكومة المصرية به اهتماما تقليديا سواء من ناحية الرى والصرف وأساليب الزراعة أو استنباط الأصناف الجديدة أو انتخاب التقاوى الصالحة للزراعة ومراقبة أعدادها حتى تصل الى المزارع أو مقاومة الآفات الزراعية القطنية أو مراقبة حلج القطن وتحريم خلطه كل هذه اجراءات تنفذ بكل دقة وحزم بواسطة احصائيين أكفاء مزودين بأحدث الجهازات العلمية اللازمة لابحاثهم الزراعية والفنية .

ونتيجة لكل هذه المجهودات المتواصلة والمتممة لبعضها وبفضل التربة المصرية اكتسب القطن المصرى سمعة فى الخارج لا ينافسه فيها أى نوع من الاقطان الأخرى .

وتقدر الزيادة فى قيمة الناتج من القطن للفدان الواحد بمقدار ٦٠ ٪ فى بحر العشرين سنة الأخيرة . كما أن غلة الفدان قد تضاعفت فى بحر الثلاثين سنة الأخيرة .

تقسيم القطن المصرى حسب طول تيلته :

ان أصناف القطن المصرى فى تغيير مستمر ولما كان كل صنف يأخذ فى أسباب النمو ثم يصل الى ذروته من حيث المحصول ومستلزمات صناعة الغزل ثم يبدأ فى الاضمحلال فان وزارة الزراعة دائبة العمل على استنباط أصناف جديدة تحل محل الأصناف التى يبدو عليها بوادر الاضمحلال عاملة على اكساب الصنف الجديد المستنبط صفات فوق صفات الصنف المستعاض عنه فمثلا لم يحل صنف الكرنك محل السكلاريدس من المشهور الذى بدأ فى الاضمحلال منذ سنة ١٩٢٥ فحسب بل فاقه فى مزايا اخرى .

والاصناف التى تزرع الآن بكميات كبيرة تجاريا هى كما يلى مع بيان طول تيلة كل منها .

الصنف	طول التيلة	
	بالبوصة	بالملليمتر
الكرنك	١ ١٨/٣٢	٤٠
المنوفى	١ ١٦/٣٢	٣٨
الجيزة ٣٠	١ ١٢/٣٢	٣٥
الجيزة ٧	١ ١٠/٣٢	٣٣
الأشمونى	١ ٨/٣٢	٣٢
الزاجوره	١ ٧/٣٢	٣١

اما القطن الأمريكى فأغلبه يتراوح بين بوصة واحدة و ١/٨ و ١ بوصة فى طول تيلته فى حين أن أغلب القطن الهندى يبلغ ٣/٨ بوصة ويصل بعضه الى ٣/٤ بوصة ومن ذلك يتبين درجة تفوق القطن المصرى على الأصناف الأخرى.

والجدول التالى يبين مدى توزيع المحصول المصرى من حيث المساحات المنزرعة ومدى التحول من أصناف إلى أخرى وذلك فى سنة ١٩٤٥ عقارنتها بسنة ١٩٣٨ :

الصنف	طول التيلة بالملليمتر	سنة ١٩٣٨ المساحة المنزرعة بالفدان	سنة ١٩٤٥ المساحة المنزرعة بالفدان
كرنك . . .	٤٠	—	٥٨٤,٠٠٠
سكلاريدى . .	٣٨	١٣٨,٠٠٠	—
سخا ٤ . . .	٤٠	١٧,٠٠٠	—
منوفى . . .	٣٨	—	٣٨,٠٠٠
معرض . . .	٤٠	١٠٢,٠٠٠	—
وفير . . .	٣٧	٣٩,٠٠٠	—
جيزة ٧ . . .	٣٣	٥٧٣,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠
اشمونى . . .	٣٢	٥٨٤,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠
زاجورة . .	٣١	٣١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
أصناف أخرى .	—	٢١,٠٠٠	٦,٠٠٠
الاجمالى . .		١,٧٨٤,٠٠٠	٩٨,٢٠٠٠

يلاحظ من هذه الأرقام مدى التحول إلى صنف الكرنك وانعدام صنف السكلاريدى وانخفاض مساحة الأشمونى والزاجورة والجيزة ٧ على أنه لانخفاض مساحة الأصناف الثلاثة الأخيرة أسباب ترجع إلى عوامل الحرب وظروف التموين كما سيأتى عليه الكلام فيما بعد :

السوق الخارجيـــــة للقطن المصرى

فيما يلى بيان صادرات القطن المصرى لمختلف البلاد منذ موسم ١٩٣٧/١٩٣٨ حتى موسم ١٩٤٥/١٩٤٦ مرتبة حسب أهميتها فى ٣٧/٣٨ ومحسوبة بالآلاف القناطير

البـــــلد	٣٧/٣٨	٣٨/٣٩	٣٩/٤٠	٤٠/٤١	٤١/٤٢	٤٢/٤٣	٤٣/٤٤	٤٤/٤٥	٤٥/٤٦
المملكة المتحدة	٢٨٢٤	٢٧٠٦	٢٩٤٠	١٦٨٥	٢٦٤٥	٣٤٩	١٩٦٨	١٩٧٧	١٣٢٥
فرنسا	١١٦١	٩٣٨	١٤٤٩	—	—	—	—	٦٩٨	٥٦٢
ألمانيا	١٠٨٨	١٠٢٧	—	—	—	—	—	—	—
الهند	٦٤٧	٤١٤	٥٧٦	٨٨٦	٣٥٨	١٢٧٨	١٠٨٠	١٠٦٧	٦٤٠
ايطاليا	٥٩٤	٥٣٧	٤٢٧	—	—	—	—	٥	٨٤٠
اليابان	٤٩٣	٧٥٨	٦٣٤	٣٦٤	—	—	—	—	—
سويسرا	٣٨٢	٤٠٤	٢٩٩	٢٢	—	—	—	٤٨	١٨٩
رومانيا	٣٤٣	٢٤٧	١٤٦	—	—	—	—	—	—
تشيكوسلوفاكيا	٣٠٨	١٩٢	—	—	—	—	—	—	—
بولندا	٢١٣	٢٢٣	—	—	—	—	—	—	—
الولايات المتحدة	١٩٥	١٩٠	٣٣٢	٥٧١	٨٣٩	٢٢٨	٣٤٠	١٩٤	٣٤٣
النمسا	١٢٨	—	٦٦	—	—	—	—	—	—

(تابع) السوق الخارجيـــــة للقطن المصرى

فيما يلى بيان صادرات القطن المصرى بمختلف البلاد منذ موسم ١٩٣٧/١٩٣٨ حتى موسم ١٩٤٥/١٩٤٦ مرتبة حسب أهميتها فى ٣٨/٣٧ ومحسوبة بالآف القناطير

البـــــــلد	٣٨/٣٧	٣٩/٣٨	٤٠/٣٩	٤١/٤٠	٤٢/٤١	٤٣/٤٢	٤٤/٤٣	٤٥/٤٤	٤٦/٤٥
بلجيكا	٨٩	٩١	٨١	—	—	—	—	٥٢	٦٦
المجر	٨١	١٢٠	٤٦	—	—	—	—	—	—
السويد	٦٥	٨٧	٥٧	—	—	—	—	١	٢٢
البرتغال	٤٩	٤٣	١٢	٢٦	١٨	١٧	١٧	٤١	٤٣
استونيا	٤٢	٦٧	٣١	٢٣	—	—	—	—	—
اليونان	٣٦	٤٠	١٨٠	٤١	—	—	—	—	—
الصين	٣٤	١٣٥	٢٤	—	—	—	—	—	٥٧
هولندا	٣٣	٣٧	٦٨	٢٩	—	—	—	—	١٠
كندا	٢٧	٤٣	٤٧	٣٧	٢٤	—	—	—	١
اسبانيا	٦	٨٩	٨٩	٤٣٤	—	—	—	-٣٣	١٥
بلاد اخرى	٨٣	٩٦			٧٢٥-	١٩٨-	٢٠٦-	٢٤-	٩٤-
المجموع	٨٩٢٢	٨٤٨٤	٧٥٠٤	٤١١٨	٤٦٠٩	٢٠٧٠	٣٦١١	٤٢٢٤	٤٤١٣

يتبين من الجدول السابق أن القطن المصرى كان يتمتع قبل الحرب بسوق عالمية بالمعنى الصحيح فكان يستهلك فى جميع البلاد المتحضرة . ولذلك كانت سوقه سوقاً عالمياً وأسعاره أسعارا عالمية تتمشى ارتفاعاً أو انخفاضاً طبقاً لأسعار القطن الأمريكى نظراً لصغر كمية أنتاجه بالنسبة لضخامة كمية الامريكى من الانتاج العالمى وقد سببت ظروف الحرب قفل الأسواق فى وجه القطن المصرى سواء بسبب الأعمال الحربية أو صعوبة الشحن اللهم إلا أسواق المملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة كما يتبين بجلاء من الجدول السابق وهذه لم يمكنها أن تستوعب إلا جزءاً من المحصول مما دفع الحكومة على التدخل فى سوق القطن مشترية ومما جعل أسعار القطن المصرى تتأثر بالعوامل المحلية الضيقة بعد أن كانت أسعاراً عالمية .

وبالرغم من أن سوق البضاعة الحاضرة بالاسكندرية كانت مفتوحة طيلة سنى الحرب الا أن عوامل العرض والطلب لم تأت أثرها الطبيعى خصوصا مع وجود الحكومة مشترية للقطن لتخزينه .

ولما تبين فى سنة ١٩٤٢ أن هناك أزمة فى انتاج الحبوب نظرا لعدم امكان الحصول على الكميات الكافية من السماد الكيماوى الذى أصبح لا مندوحة للزراعة المصرية عنه ونظرا لتعذر جلب الغلال من الخارج اضطرت الحكومة الى تحديد المساحات المنزرعه قطنا وعلى الأخص فى الوجه القبلى الذى اعتاد زراعة الأشمونى اذ خفضت مساحة القطن فيه الى ربع ما كانت عليه وفى الوجه البحرى اتجهت رغبة المزارعين الى زراعة صنف الكرنك فى المساحات المصرح لهم بها لما امتاز به من طول التيلة وعلو الغلة سعيا منهم وراء تعويض مساوىء تحديد المساحة القطنية ويعطى الكرنك فى غلته ما يقرب من ٦٠ ٪ زيادة عما كان يعطيه السكلاريدى الا أن هذا الاتجاه هو سبب الازمة الحالية للقطن الطويل التيلة أى الكرنك وأية ذلك أنه فى السنين الأولى للحرب كانت قد تراكمت كميات وفيرة من الأشمونى ثم أتت ظروف تحديد المساحة وعلى الأخص فى الوجه القبلى فتراكمت كميات الكرنك على حساب

الأشمونى فأصبح المركز الراهن أن الطلب على الأشمونى أكثر من المعروض منه فى حين أن المعروض من الكرنك أكثر بكثير من الطلب عليه .

وكان انخفاض المساحة المنزرعة قطنا على الوجه الآتى :

السنة	المساحة بالفدان
١٩٣٨	١,٧٨٤,٠٠٠
١٩٣٩	١,٦٢٥,٠٠٠
١٩٤٠	١,٦٨٥,٠٠٠
١٩٤١	١,٦٤٤,٠٠٠
١٩٤٢	٧٠٦,٠٠٠
١٩٤٣	٧١٣,٠٠٠
١٩٤٤	٨٥٣,٠٠٠
١٩٤٥	٩٨٢,٠٠٠
١٩٤٦	

مركز القطن المصرى فى المدة من أول الموسم الحالى لغاية نهاية الاسبوع الأخير من شهر يناير سنة ١٩٤٧ وهو تاريخ آخر احصائيات قطنية نشرت :

بلغت كمية المخزن من القطن فى نهاية الاسبوع المذكور ١٠,٦٣٢,٠٣٥ قنطارا مقابل ٣٤٩ و ٠٢٧ و ١٢ فى نفس التاريخ من يناير سنة ١٩٤٦ .

وبلغت كمية الصادرات منه فى المدة المذكورة بمقارنتها بالمدة المقابلة لها من موسم ١٩٤٥ / ١٩٤٦ كالآتى :

الدولة المستوردة	الصادرات لغاية نهاية الاسبوع الاخير من يناير		الزيادة
	موسم ٤٧/٤٦	موسم ٤٦/٤٥	
المملكة المتحدة .	٦٥٣,٦٠٩	٤٩٤,٧٤٦	١٥٨,٨٦٣
إيطاليا . . .	٤١٨,٠٨٨	٩,٤٨٠	٤٠٨,٦٠٨
الهند . . .	٣٩٩,٩٧٦	٢٠٠,٨٣٧	١٩٩,١٣٩
الولايات المتحدة .	٣٥٠,٧٤٨	٩٨,١٢٤	٢٥٢,٦٢٤
فرنسا . . .	٣٣٤,٤٧٤	٩٧,٢٣٦	١٣٧,٠٣٨
سويسرا . .	٩٢,٧٩٣	٥٤,٨٢٧	٣٧,٩٦٦
بلاد أخرى . .	٤٦٥,٤٤٠	٨٣,٨٥٣	٣٨١,٥٨٧
المجموع . .	٢,٦١٤,٩٢٨	١,٠٣٩,١٠٣	١,٥٧٥,٨٢٥

أى أن ماصدر فى هذه الفترة من الموسم الحالى تقرب من ضعف ماصدر فى المدة المقابلة لها فى الموسم الخاص .

ومن أجمالى المصدر فى هذه المدة من الموسم الحالى وهو ٢,٦١٤,٩٢٨ قنطار بلغت كمية الكرنك ١,١٣١,٦٣٤ قنطارا والاشمونى والزاجورة ١,٠٩٠,٥٢٢ قنطارا والباقى وقدره ٣٩٢,٧٧٢ قنطارا من مختلف الأصناف الأخرى وأهمها جيزة ٧ .

القطن المحلوج من أول الموسم حتى نهاية شهر يناير سنة ١٩٤٧ :

قد أذاعت وزارة الزراعة اخيرا أن كميات الأقطان التى تم حلجها فى جميع المحالج من اول هذا الموسم حتى نهاية شهر يناير سنة ١٩٤٧ هى :

كرنك ٢,٠١٠,٦١٣ قنطار وأمون ٥,٨٥٤ قنطار ومنوفى ٢٥٠,٣٥٧ قنطارا وهما صنفان مماثلان للكرنك أى أن مجموع المحلوج من الثلاثة أصناف ٢,٢٦٦,٨٢٤ قنطار واشمونى ١,٢٣٢,٦٣١ قنطارا وجيزة

٧ر٧٤٩ر٩٢ قنطارا وجبزة ٣٠ ٤٨٠ر٢٣ وزاجورة ٧٨٨ر١١ قنطارا وهى أصناف مماثلة للاشمونى ومجموع المحلوج من هذه الأربعة أصناف ٦٤٨ر١٣٦٠ أى أن مجموع ما حلج من الكرنك والاصناف المماثلة له تزيد عما حلج من أصناف الاشمونى بمقدار ١٧٦ر٩٠٦ قنطارا وهناك كميات صغيرة أخرى حلجت فى نفس المدة من أصناف أخرى قليلة الأهمية بلغ مجموعها ٧٢٠ر٣ قنطارا .

وبعد أن كانت نسبة المساحة المنزرعة أقطانا طويلة التيلة مما تبلغ طول تيلتها حوالى ٤٠ ملليمتر تعادل ٩١ر١٤ ٪ من اجمالى المساحات المنزرعة قطنا فى سنة ١٩٣٨ زادت الى ٨٤ر٦٣ ٪ من اجمالى المنزرع فى سنة ١٩٤٥ .

هذا فى حين أن الاستهلاك المحلى من القطن الخام لا يتعدى مليون قنطار مع أن المحلوج فى موسم ١٩٣٨ / ١٩٣٩ بلغ ٠٠٠ر١٦٦ر٨ وحتى فى سنة ١٩٤٤ / ١٩٤٥ مع التخفيض الكبير فى المساحة المنزرعة قطنا بلغ المحلوج ٠٠٠ر٦٤٠ر٤ قنطارا أى أن القطن المصرى الخام سلعة للتصدير اكثر منها للاستهلاك المحلى . وقد بلغت كمية المخزون فى بداية الموسم الحالى (سبتمبر ١٩٤٦) ٠٠٠ر٨٠٠ر٧ قنطار أضيف اليها المحصول الجديد وهو نحو ٠٠٠ر٨٠٠ر٥ أى أن جملة المعروض فى بداية هذا الموسم بلغت ٠٠٠ر١٠٠ر١٣ قنطارا يستهلك منها محليا حوالى مليون قنطار والباقى للتصدير للخارج .

السياسة القطنية الحالية :

أثبتت السياسة القطنية الحالية منطقية من حيث أنها انصبت على علاج الصعاب التى تعتور سهولة تصريف القطن المصرى والعودة به الى سيرته الاولى من حيث سهولة التصدير .

فلعلاج حالة القطن الطويل التيلة وهو الكرنك من حيث أن المعروض منه أكثر بكثير من الطلب عليه عمدت الحكومة الى تحديد مساحة زراعته فاستصدرت القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٦ بتحديد المساحات التى يجوز

زرعها قطنا وجعلتها ٢٧ ٪ من مجموع الاراضى التى فى حيازة كل مزارع فى مناطق معينة فى شمال الوجه البحرى و ١٨ ٪ من مجموع الاراضى التى فى حيازة كل من باقى جهات المملكة فيما عدا أراضى الحياض التى ليس لها مورد للرى الصيفى وأراضى الحياض المنتفعة بالرى من الترع المخصصة لزراعة الحبوب وأراضى مديرية اسوان وكذلك استصدرت القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ الذى أجاز زراعة الكرنك فى مناطق معينة فى شمال الدلتا وحرم فى باقى الجهات الأخرى وفى حدود المساحات المصرح بها زراعة أصناف غير الأشمونى والزاجورة والجيزة ٣٠.

وقد أعلنت الحكومة بأنها تعتزم عزما أكيدا تنفيذ هذين القانونين بكل دقه بغية موازنة العرض بالطلب وهما خاصان بالسنة الزراعية ٤٦ / ٤٧ كذلك لما تبين أن عدة بلاد أوروبية وغيرها من البلاد التى اعتادت استيراد كميات كبيرة من القطن المصرى أصبحت فى حالة عسر اقتصادى ومالى من جراء الدمار الذى احدثته الحرب فهذه البلاد أما أنه ليس لديها ما تصدره من بضائع مقابل ما تحتاج اليه من القطن أو انها تفتقر فى الوقت الحاضر الى العملة الأجنبية لدفع الثمن نقداً. لذلك استصدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٦ الذى يخول للحكومة أن تضمن لبنك مصر فى حدود مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات ما يخصمه من الكمبيالات التى يحصل عليها المصدرون عن صفقات لبيع القطن المصرى الى الخارج الحاملة لضمان بنك المشترى وضمان حكومة الدولة المصدر اليها بالشروط والأوضاع التى يقررها مجلس الوزراء لهذا الغرض. وكذلك يرخص للحكومة فى أن تقدم لبنك مصر المبالغ اللازمة ليتولى الخصم لحسابها فى حدود قيمة الضمان المشار اليه وعلى أن تؤخذ المبالغ اللازمة للاغراض المتقدمة من الاحتياطى العام.

وهذا القانون يسهل للدول التى فى حاجة الى القطن المصرى والتى لا يتيسر لها الدفع عاجلا ان تحصل على حاجتها منه بالأجل على أنه اذا ارادت ان تنتفع بهذه الفرصة المواتية فعليها أن تشترى من صنف القطن الكرنك

أما اذا أرادت الحصول على الاشموني فعليها أن تشتريه في السوق الحرة دون أي معونة من جانب الحكومة المصرية وذلك لأن الطلب على الاشموني شديد بالنسبة للمعروض منه وبالتالي فان أسعاره مجزية وقد بدأت الحكومة فعلا بتطبيق هذا القانون لتشجيع التصدير وعقد صفقات كبيرة منه إنتفاعا بمزاياه فقامت أخيرا بابرام اتفاق مع تشيكوسلوفاكيا ووضعت بمقتضاه تحت تصرفها اعتماد بمبلغ مليون جنيه يخصص لشراء السكر لك والمنتظر أن تلي هذه الصفقات صفقات أخرى من هذا القبيل .

يضاف الى ذلك أن الحكومة قد أرسلت في العام الماضي بعثات للاتصال بغزالي القطن في الخارج للترويج للقطن المصري وكان ذلك في القارة الأوروبية وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأقصى .

تجـــــارة الترانسيت

(أى التجارة العابرة)

تنقسم تجارة الترانسيت (أى التجارة العابرة) الى قسمين وهما :

أولا — ترانسيت مباشر ويشمل البضائع التى تستورد من الخارج برسم الترانسيت للدول الأجنبيـة دون أن تدخل مخازن الاستيداع أو المنطقة الحرة بل تفرغ فقط فى انتظار شحنها الى وجهتها النهائية .

ثانيا — ترانسيت غير مباشر ويشمل البضائع التى تستورد من الخارج وتودع بمخازن الاستيداع أو المنطقـة الحرة ثم يعاد شحنها الى الجهة التى يقرر أصحاب الشأن شحنها اليها . وهو أهم بكثير من الترانسيت المباشر .

ويتبين من تعريف تجارة الترانسيت بشقيها أن مصر تتمتع بموقع ملائم كل الملاءمة لهذا النوع من التجـارة فهى تتوسط الشرق والغرب كما أنها نقطة اتصال ثلاث قارات (أوروبا وآسيا وافريقيا) ببعضها .

وقد أنفردت مصر باكبر قسط من هذه التجارة عن باقى البلاد المجاورة لها لاستعداد موانيها وأعدادها لحركة التجارة الواسعة النطاق وما كسبته من مران تجارى فضلا عن رقى نظامها المصرفى. وكانت الاسكندرية تعتبر ثانى موانىء البحر الأبيض المتوسط بعد مرسيليا ولعلهـا أصبحت الأولى بعد الحرب وقد اتخذت اجراءات معينة لتحسين هذه الميناء ولأنشاء منطقة حرة واسعة المساحة فيها مما سيزيد بلا شك من أهميتها .

وقد ازدهرت تجارة الترانسيت الى حد أن بلغ وزن البضائع التى وردت من ترانسيت مباشر وغير مباشر قبل الحرب أكثر من ١٫٨٤٢٫٠٠٠ طن فى سنة ١٩٣٨ منها حوالى ١٫٧٠٥٫٠٠٠ ترانسيت غير مباشر .

ولهذه الحركة فوائد جمة للقطر من نواحى الأرباح التجارية وايجاد عمل لكثيرين من أهل البلاد فضلا عن وجود كميـات كبيرة من البضائع فى

الموانى المصرية يمكن السحب منها للانتفاع بها فى داخلية البلاد فى أى وقت.

وأهم السلع التى تجلب عادة للتجارة العابرة هى السلع التى تنقل من الشرق الى الغرب وبالعكس كأصناف الغزل والمنسوجات القطنية والخيش والدقيق والأرز والسكر والبن ومختلف أنواع التوابل ومنتجات المناطق الحارة الأخرى.

ولما نشبت الحرب اضطرت الحكومة اضطرارا مراعاة لضمان تموين البلاد وعدم تسرب بضائع البرانسيت الى الخارج حيث تباع بأثمان عالية فى حين أن تكون مصر فى حاجة اليها أن تلجأ الى اخضاع هذه البضائع الى نظام تراخيص التصدير سواء بسواء مثل البضائع الموجودة بداخلية البلاد وذلك ماعدا الرسائل الواردة برسم دولة أجنبية معينة ومؤيدة بمستندات معتمدة دالة على وجود تعاقد بشأنها مع تجار معينين فى تلك الدولة بتاريخ سابق لشحنها من ميناء التصدير مع فتح الاعتماد اللازم لها فى بلد الاستيراد.

هذا فضلا عن أن ظروف الحرب قد عملت على انكماش حركة التبادل التجارى الدولى انكماشا ملحوظا لانهماك العالم فى الانتاج الحربى من ناحية ولصعوبة الشحن البحرى من ناحية أخرى.

وفيما يلى بيان بحركة تجارة الترانسيت المصرية مقدرة بالاطنان :

السنة	الترانسيت المباشر بالطن	الترانسيت غير المباشر بالطن
١٩٣٧	١٣٤,٦٤٠	١,٩٦٥,٣٩٩
١٩٣٨	١٣٧,٥٨٦	١,٧٠٤,٥٣٣
١٩٣٩	١٤٧,٦٤٨	١,٣١٨,٢٥٥
١٩٤٠	١٤٧,٥٦٧	٦٨٧,٣٩٥
١٩٤١	١١٥,٣٥٤	٣٧٩,١٧١
١٩٤٢	١٠٥,٠٥٥	٤٥٣,٢٨٩
١٩٤٣	١٢٧,١٣٥	٥٢٧,٢٤٨
١٩٤٤	٦٣,٢٦٠	٩٠٣,٦٢٢
١٩٤٥	٩٦,١٦٦	١,١٠٣,٦٥٨
١٩٤٦ (لغاية شهر اكتوبر)	٣٤,٠٤٧	١,٣٥٥,٥٦١

ويتبين من هذه الأرقام مدى ما كانت عليه تجارة الترانسيت من ازدهار قبل الحرب ودرجة انكماشها فى أبانه وسرعة العودة الى ضخامتها الأولى مجرد أن وضعت الحرب أوزارها .

الحركة التجارية بين مصر والسودان

تشمل مجلدات احصاءات التجارة الخارجية على فصل خاص لحركة التبادل التجارى بين مصر والسودان وينقسم الى شطرين رئيسين وهما البضائع الواصلة من السودان الى مصر والبضائع المرسلة من مصر الى السودان . ويلاحظ فى هذا المقام عدم استعمال كلمتى « واردات » و « صادرات » لأن السودان ليس ببلد أجنبى ولا تفصله عن مصر حدود سياسية .

وقد بلغت قيمة البضائع الواصلة من السودان إلى مصر منذ سنة ١٩٣٧ (أى قبل الحرب) لغاية اكتوبر سنة ١٩٤٦ وهو آخر أحصاء نشر المبالغ الآتية :

السنة	قيمة البضائع الواصلة من السودان بالجنيه المصرى
١٩٣٧	٨١٩,٢٥٨
١٩٣٨	٨١٨,٠٥٠
١٩٣٩	٦١٩,١٢٥
١٩٤٠	٨٦٢,٤٨٩
١٩٤١	١,٢٣٤,٧٤٤
١٩٤٢	١,٩٧٤,٤٤١
١٩٤٣	١,٨١٤,١٤٠
١٩٤٤	٢,٥٩٩,٠١٤
١٩٤٥	٢,٦٢٩,٥٨٢
١٩٤٦ (لغاية شهر اكتوبر)	١,٨٥٥,١٩٢

ويتبين من هذه الأرقام ان مشتريات مصر من السودان قد زادت زيادة كبيرة من جراء ظروف الحرب أما أصناف السلع التى جلبت من السودان فهى

المواشى والأغنام والعاج والفاصوليا واللوبيا الناشفة والحمص والبلح فى عبوات والبن غير المحمص والبذور الزيتية بما فيها بذرة القطن والجلود الخام والمدبوغة والصمغ العربى .

أما قيمة البضائع المرسلة من مصر إلى السودان فى نفس المدة المذكورة فكانت كما يلى :

السنة	قيمة البضائع المرسلة من مصر بالجنيه المصرى
١٩٣٧	١,٠٣١,٠٥٦
١٩٣٨	١,١٠٨,٨٠٥
١٩٣٩	١,١٥٧,٤٤٩
١٩٤٠	١,٦٧٧,٩٤٥
١٩٤١	٢,١٣٧,٧٩٣
١٩٤٢	٢,٤٨٩,٧٢١
١٩٤٣	٣,٣٩٨,٨٥٥
١٩٤٤	١,٨٥٨,٢٦٨
١٩٤٥	١,٤٧٤,٧٦٩
١٩٤٦ (لغاية شهر اكتوبر)	١,٣٦٥,١٤١

كذلك الحال فيما يختص بقيمة البضائع المرسلة الى السودان فقد زادت أثناء سنى الحرب زيادة كبيرة حتى وصلت فى سنة ١٩٤٣ ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب .

أما أهم البضائع التى أرسلت الى السودان فهى الأقمشة القطنية والحرير الطبيعى والصناعى والأرز والموالح وزيوت الطعام والزبدة والحلوى (المستحضرات السكرية) والسجاير والاسمنت والمنتجات الكيميائية والاقربازينية ومواد الصباغة والدباغة وأقلام الكتابة والألوان والمواد العطرية والأحذية ومصنوعات الزجاج والمعادن ومصنوعاتها .

كيفية قراءة وبحث احصاءات التجارة الخارجية

تصدر مصلحة عموم الأحصاء والتعداد نشرات شهرية وأخرى سنوية عن حركة التجارة الخارجيـة طبقا للبيانات التى تبلغها أياها مصلحة عموم الجمارك وتشمل هذه الاحصاءات الصادرات والواردات وتجارة ترانسيت (أى التجارة العابرة) ثم الحركة التجارية بين مصر والسودان .

وتشمل المجلدات الشهرية جميع هذه الاحصاءات عن الشهر الذى تصدر عنه وكذلك عن المدة من أول يناير حتى نهاية هذا الشهر فمثلا آخر نشرة شهرية صدرت لغـاية اعداد هذه المحاضرات هى عن شهر اكتوبر سنة ١٩٤٦ وهى تشمل احصاءات الصادر والوارد والترانسيت والحركة التجارية بين مصر والسودان عن شهر اكتوبر سنة ١٩٤٦ وكذلك عن المدة من أول يناير لغاية آخر اكتوبر من السنـة المذكورة أما النشرات السنوية فتصدر بها احصاءات السنة بأكملها من يناير الى ديسمبر مقارنة بالسنة التى قبلها وكذلك عن حركة التجارة بين مصر وبين كل بلد على حدة كالحركة التجارية بين مصر والمملـكة المتحـدة ثم بين مصر والولايات المتحـدة وهكذا .

وتدرج جميع الاحصاءات المذكورة من صادرات وواردات وغيرها طبقا لتبويب موحد .

وهذا التبويب يُقسم مختلف البضائع الى ٢١ قسما وكل قسم منها ينقسم الى عدة فصول تشمل على مجموعة متجانسة من السلع وتبلغ مجموع فصول الواحد والعشرين قسما ٨٦ فصلا .

فالقسم الأول يشتمل على مجموعة الحيوانات الحية وباقى حاصلات المملـكة الحيوانية وينقسم الى خمسة فصول الأول منها الحيوانات الحية والثانى للحوم والثالث للأسماك وذوات القشور والحيوانات الرخو والرابع

الألبان ومنتجاتها والبيض وعسل النحل والخامس للمواد الأولية ومنتجات أخرى من أصل حيوانى .

والقسم الثانى ويشتمل على حاصلات المملكة النباتية وينقسم الى تسعة فصول من فصل ٦ الى فصل ١٤ وتشتمل هذه الفصول التسعة على النباتات الحيـة والازهار والخضر والعلف والفواكه والغلال ومنتجات المطاحن وشعير البيرة والنشا والحبوب الزيتية والنباتات الطبيـة ونباتات للصناعة والمواد الأوليـة للصباغة والدباغة والاصماغ وغيرها من المواد الأولية النباتية الأصلى .

والقسم الثالث يختص بالمواد الدهنيـة والشحوم والزيوت والشموع والشحوم الغذائية ويشتمل هذا القسم على فصل واحد وهو الخامس عشر .

أما القسم الرابع فيشتمل على منتجات صناعات الاغذية ويحتوى على ٩ فصول من الفصل ١٦ الى الفصل ٢٤ ويتضمن مستحضرات اللحوم والأسماك والمصنوعات السكرية والكاكاو ومستحضراته ومستحضرات أساسها الدقيق أو نشاء الجذور وغيرها والمشروبات الكحولية والخل والخان .

والقسم الخامس يشتمل على الحاصلات المعدنية من أتربة وأحجار وجير وأسمنت ومن خامات المعادن والوقود المعدنى والزيوت المعدنية ومنتجاتها ويشتمل على ثلاثة فصول .

والقسم السادس ويشتمل على المنتجات الكيميائية والأفرازنية والألوان والورنيش والعطور والصابون والغراء والجيلاتين والمفرقعات والأسمدة وينقسم الى ثمانية فصول من الفصل ٢٨ الى الفصل ٣٥ .

والقسم السابع ويتناول الجلود والفراء ومصنوعاتها ويشتمل على ثلاثة فصول من فصل ٣٦ الى ٣٨ .

والقسم الثامن ويتناول المطاط ومصنوعاته ويشتمل على فصل واحد وهو الفصل رقم ٣٩ .

والقسم التاسع ويشتمل على الأخشاب والفلين ومصنوعاتها وكذلك مصنوعات من مواد التضفير كالقش والسمار وغيرها من مواد التضفير النباتية ويتكون هذا القسم من ثلاثة فصول من رقم ٤٣ إلى ٤٥ .

القسم العاشر ويشتمل على المواد المستعملة فى صناعة الورق ومختلف أنواع الورق من كرتون وورق لف وورق عادى للكتابة وغيره .

والقسم الحادى عشر ويشتمل على مواد النسيج ومصنوعاتها مثل الحرير الطبيعى والصناعى والأصواف والقطن والكتان والقنب والجوت ومختلف أنواع الغزل والمنسوجات المصنوعة من هذه المواد وينقسم هذا القسم إلى ثمانية فصول من الفصل ٤٦ إلى ٥٣ .

والقسم الثانى عشر ويشتمل على أنواع الأحذية والبرانيط ومغلات المطر والشمسى ويحتوى على أربعة فصول من رقم ٥٤ إلى ٥٧ .

والقسم الثالث عشر ويتعلق بمصنوعات الأحجار والمواد المعدنية مثل الخزف والزجاج بمختلف أنواعها وأصنافها ويحتوى على ثلاثة فصول من فصل رقم ٥٨ الى ٦٠ .

القسم الرابع عشر ويتناول المعادن الثمينة واللآلىء والأحجار الكريمة والنقود ويشتمل على الفصل ٦١ و ٦٢ .

القسم الخامس عشر ويتناول المعادن العادية ومصنوعاتها من حديد وظهر وصلب ونحاس ونيكل والومنيوم ورصاص وزنك وقصدير و لآلات القاطعة ويشتمل على الفصول من رقم ٦٣ الى رقم ٧١ .

القسم السادس عشر ويتناول الآلات والأجهزة وكذلك الأدوات الكهربائية من مراجل وآلات وأجهزة آلية وأجزؤها والآلات والاجهزة الكهربائية ويشتمل على الفصلين ٧٢ و ٧٣ .

القسم السابع عشر ويختص بوسائط النقل من عربات سكك حديدية وترام ومن سيارات وموتوسيكلات ودراجات وعربات وطائرات وسفن بمختلف أنواعها . ويشمل الفصول من ٧٤ الى ٧٦ .

والقسم الثامن عشر ويحتوى على الآلات والاجهزة العلمية والحساسة والساعات وآلات الموسيقى ويشتمل على الفصول من ٧٧ الى ٧٩ .

والقسم التاسع عشر ويختص بالأسلحة والذخائر ويشمل الفصلين ٨٠ و ٨١ .

والقسم العشرين ويشتمل على البضائع والمنتجات التى لم يشتمل عليها أى موضع آخر مثل العاج ودرقة السلحفاة والصدف والكهرمان الخ ومصنوعات من قصب ريش الطيور ومصنوعات العظم ولعب الأطفال وادوات الرياضة البدنية والأقلام وأدوات التدخين وغيرها ويشتمل على الفصول من ٨٢ الى ٨٥ .

والقسم الحادى والعشرين وهو الأخير ويختص بالتحف الفنية ويشمل الفصل ٨٦ .

وكل فصل من هذه الفصول ينقسم الى بنود تفصيلية فمثلا الفصل الأول من القسم الأول الخاص بالحيوانات الحية يقسم الى ثمانية بنود تتناول مختلف أنواع الحيوانات الحية من خيول وبقر وضأن وماعز وغيرها ومن الطيور المختلفة وهكذا فى كل فصل .

وبذلك يشتمل تبويب احصاءات التجارة الخارجية على ٢١ قسم منقسمة الى ٨٦ فصل وهذه مفردة الى ٨٩٧ بند .

ويتبين لكم من هذا الاستعراض أن احصاءات التجارة الخارجية مبوبة الى فئات منطقية متجانسة تشمل جميع انواع السلع المعروفة وكلما استحدث شىء فى عالم الاكتشافات أو الاختراعات الجديدة وضع تحت البند الذى يتلائم معه وإلا عمل له بند جديد وآخر الأمثال لذلك هو مادة النيلون .

وبكل نشرة من نشرات احصاءات التجارة الخارجية دليل هجائى باسماء جميع الأصناف وأمام كل صنف رقم البند . فمثلا اذا أردنا معرفة الوارد أو الصادر من الأسمنت تعين البحث تحت حرف ا ونجد صنف الاسمنت وأمامه رقم البند وهو ١٨٧ وبالرجوع الى هذا البند فى جداول الاستيراد

نجد كمية وقيمة ما استورد منه وفى جداول الصادرات نجد قيمة وكمية المصدر منه وهكذا .

سبق القول بأن مصلحة عموم الاحصاء والتعداد تقوم بمهمة نشر احصاءات التجارة الخارجية على أساس البيانات التى تصلها من مصلحة عموم الجمارك والمصلحة الأخيرة تحصل الرسوم الجمركية على أساس فئات التعريفة الجمركية القانونية سواء بواقع مبلغ معين عن كل وحدة من الوزن أو العدد (أى رسوم نوعية) أو مبلغ معين فى المائة من قيمة البضائع (أى رسوم قيمية) طبقا لمجلد تعريفة الرسوم الجمركية وهذا المجلد مقسم الى نفس الأقسام والفصول والبنود السابق شرحها وكل صفحة من هذا المجلد مقسمة الى اربعة أعمدة الأول رقم البند والثانى بيان صنف السلعة والثالث وحدة التحصيل (سواء الوزن أو العدد أو القيمة) والرابع قيمة الرسم بالمليم والجنيه .

والبيانات التى تبلغها مصلحة الجمارك الى مصلحة عموم الاحصاء لاعداد نشرات التجارة الخارجية الشهرية والسنوية تكون على أساس تبويب الأقسام الاحدى والعشرين والفصول الستة والثمانين والبنود الثمانمائة والسبعة والتسعين السابق شرحها .

على أن هناك بعض ايضاحات أود لفت نظركم إليها وهى الطريقة التى تتبعها مصلحة الجمارك فى احتساب قيم البضائع وكميتها لتحصيل الرسوم الجمركية المستحقة عليها فقيمة البضائع الواردة من الخارج إلى القطر المصرى تحسب سيف (C. I. F.) [1] أى قيمة البضاعة فى محل الارسال مضافا اليها تكاليف النقل والتأمين من ذلك المحل الى الحدود المصرية بعد تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المصرية بسعر المبادلة يوم التخليص عليها ولا تدخل فيها الضريبة الجمركية .

---

(١) اختصار Cost-Insurance-Freight .

أما قيمة الصادرات من مصر الى الخارج فهى فوب (F.O.P.)[1] قيمة البضاعة خالصة المصاريف المركب أو للسكة الحديد أو لعربة النقل عند حدود المملكة المصرية مضافا اليها الضريبة الجمركية .

وتحدد القيمة فى الحالتين طبقا لما يقرره الموردون والمصدرون من بيانات بشهادات الاجراءات الجمركية بعد مراجعتها بمعرفة مثمنى الجمارك .

أما عن المقادير ووحدات القياس فتبين مقادير البضاعة بالورق القائم أو الصافى وقد جعلت كلها من أول سنة ١٩٤٤ بالكيلوجرام لسهولة المقارنة فتجد فى احصاءات التجارة الخارجية تحت عنوان وحدة المقدار ك . ق . ومعناها كيلوجرام قائم أو ك . ص . ومعناها كيلوجرام صافى والمقصود بالوزن الصافى وزن البضاعة وزناً قائماً مطروحاً منه وزن العبوة القانونية كذلك تبين مقادير بعض البضائع بوحدات الطول والمساحة والسعة الخ حسب طبيعتها فمثلا الحرير بالمتر والثقاب (الكبريت) بالجروسة .

ويقصد بعبارة صادرات المنتجات والمصنوعات المصرية جميع الحاصلات والبضائع الناتجة فى المملكة المصرية وكذلك جميع البضائع الأجنبية التى أدخلت عليها صناعة مصرية مما أوجب تغيير شكلها أو زيادة قيمتها .

أما عبارة صادرات البضائع الواردة (أو اعادة التصدير) فتشمل جميع البضائع التى وردت بقصد الاستعمال الداخلى ثم صدرت بعد ذلك بدون اجراء أى تحويل فيها أو تصليح أو تكملة .

---

(١) اختصار Free-on-Board .

مكتبة العرب
لصاحبها
الشيخ يوسف توما البستانى
بشارع الفجالة
بمصر

382:M99tA:c.1
ميخائيل، صالح
تجارة مصر الخارجية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01023983

American University of Beirut

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
الجامعة الأميركية في بيروت

382
M99tA

General Library

382
M99tA